بعضُ مظاهر التوَازي بين بنية الجملة وبنية المركّب الحدّي:
إعراب الجرّ ونقل الاسم في بنية الإضافة

نتفحص في هذا الفصل جملة من خصائص بعض بنى الإضافة، مركزين الاهتمام على الخصائص الإعرابية والإحالية لما يعرف بالإضافة المحضة والإضافة الحرة (**absolute state**). ونرصد بعض مظاهر التوازي بين بنية الجملة، التي عالجناها في الفصل الثاني، وبنية المركب الحدي من خلال دراستنا لتركيب الإضافة. وسنرى أن بنية المركب الحدي الوظيفية تخضع لنفس القيود الموضوعة على بنية الجملة الوظيفية. وكما بينا الدور الهام الذي يلعبه الإعراب في تحديد رتبة مكونات الجملة في الفصل الرابع، سنرى أن الإعراب يلعب نفس الدور في تحديد بنية ورتبة مكونات المركبات الحدية الإضافية. وفي هذا الإطار، نقدم مقاربة إعرابية لبنية الإضافة ندافع فيها عن افتراض أن هذه البنية يحددها عنصران مجردان: الحد والحرف (أي، حد+حرف)، ويلعب الحرف أساسا دورا إعرابيا يحدد جوهر العلاقة التركيبية في بنية الإضافة، كما سيتضح ذلك من خلال المقارنة التي سنعقدها بين الإضافة المحضة والإضافة الحرة، اللتين يكمن الاختلاف بينهما أساسا في تهجية الحرف المجرد، وسنعبر عن هذا الاختلاف بواسطة وسيط إعرابي نسميه وسيط الجر. وسنبين، وفاقا للفاسي الفهري (1997)، أن العلاقة الإحالية المتمثلة في توارث المتضايفين لسمة التعريف في الإضافة المحضة ليست ضرورية، كما يزعم ذلك كثير من اللسانيين الذين اهتموا بالموضوع. وبناء على أعمال الفاسي الفهري (1987 و1990 و1993)، نبين أن الخصائص الإعرابية والإحالية تستخلص من البنية الشجرية، أو على نحو أدق، تتحدد داخل الحوسبة من التعداد إلى الصورة المنطقية، ولا تشتق من التضام (**merger**) في الصورة الصوتية أو في المعجم، كما يقترح ذلك بنمامون (1997) وبورر (1994) **Borer**، تباعا.

1. أنماط الإضافة

تركيب الإضافة في اللغة العربية وفي لغات أخرى، مثل العربية المغربية ولغات سامية أخرى، متنوع الأنماط والخصائص من حيث الإعراب والإحالة والعناصر التي ترأس هذا التركيب والعناصر التي تتوزع داخله. وبالنسبة للغة العربية، يقسم النحاة العرب القدماء بنيات

الإضافة إلى قسمين: الإضافة المعنوية أو المحضة مثل (1)، والإضافة اللفظية أو غير المحضة، مثل (2):[1]

1) كِتَابُ الشِّعْرِ
2) مُحَارَبَةُ البِطَالَةِ

وتقيم الأعمال التوليدية المهتمة بتركيب الإضافة تمييزا آخر يفرق بين تركيبي الإضافة الواردين أعلاه، وتركيب الإضافة بالحرف، وهو ما يسمى بالحالة المطلقة (absolute state) أو الجر التحليلي (analytic genitive). ويمتاز هذا الضرب الأخير من تراكيب الإضافة، الذي نسميه بالإضافة الحرة، بدخول حرف جر على المضاف إليه. ويرد هذا النوع من التراكيب في العربية المغربية، في مثل (3):[2]

3) الدّارْ دْ(يالْ) حمدْ

وتملك العربية المغربية، إلى جانب الإضافة الموجودة في (3)، الإضافة بنوعيها السالفي الذكر في (1) و(2)، في مثل (4) و(5)، تباعا:

4) دارْ حمدْ
دار أحمد

[1] يعرف هذا الضرب من البنى في الأدبيات اللسانية الغربية، بشكل عام، باسم الحالة المبنية (construct state) أو الجر التأليفي (synthetic genetive). وتميز الأعمال التوليدية، داخل (1) و(2)، بين إضافة أسماء الأعمال (process nominals)، في مثل (2)، وإضافة أسماء غير الأعمال (non-process nominals)، في مثل (1)، (انظر الفاسي الفهري 1991 و1993). والمقصود بأسماء الأعمال الأسماء التي تفيد حدثا (event) دالا على عمل، ويقصد بأسماء غير الأعمال أسماء الجنس (common nouns). ويعرف الشريف علي الجرجاني اسم الجنس في *التعريفات*، ص. 46، كالآتي: "وهو ما وضع لأن يقع على شيء وعلى ما أشبهه *كالرجل*، فإنه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه." ويميز الشريف الجرجاني هذه الطبقة من الأسماء من اسم العين الذي يعرفه كالآتي: "وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو."

[2] أحيانا يختزل صوتيا حرف الجر *دْيالْ* في *دْ*، ويخضع اطراد هذا الأمر أو محدوديته للتنوع اللهجي في العربية المغربية، غير أن اتصال حرف الإضافة بالضمير يُغلِّب استعمال الحرف التام فتقول مثلا: *لكتاب ديالك* (كتابك) بدل **الكتاب دك*. وهناك استعمال لهجي محدود في العربية المغربية لنوع آخر من بنى الإضافة يتوسط فيها المضاف والمضاف إليه الاسم *مْتاعْ* (ويعني بالعربية المعيار: المتاعُ)، وهو اسم يسلك سلوك الحرف في مثل:

أ) لكتاب متاع حمد (=كتاب أحمد)
ب) لكتاب متاعك (=كتابك)

ويقلص هذا الحرف كذلك صوتيا في *تاع*، فيقال: *لكتاب تاعك*. وبالنظر إلى أن الحرف متاع يتصرف تركيبيا مثل الحرف *ديال*، فإننا سنقصر اهتمامنا على هذا الأخير.

5) مأكلة الخبز
أكْلُ الخبز

وتقدم اللغة العربية معطيات يفصل فيها حرف جر بين المضاف والمضاف إليه، في مثل (6):

6) كتابٌ لسيبويه

من الأسئلة التي تطرحها هذه الفروق والتماثلات بين العربية المعاصرة والعربية المغربية، معرفة ما إذا كانت العربية المعاصرة تملك كذلك تركيب الإضافة بالحرف؛ أي، هل تماثل البنية (6) في العربية البنية (3) في العربية المغربية؟ الجواب عن هذا السؤال يقودنا لمعرفة ما إذا كانت البنية *كتاب لسيبويه* مماثلة للبنية *كتاب سيبويه*، كما يزعم ذلك بعض النحاة العرب القدماء الذين سنقدم آراءهم في الفقرة الموالية. ونرجيء جزءا من الجواب إلى الفقرة الثالثة حيث ندرس الإضافة الحرة وخصائصها الإعرابية وخصائص حرف الجر فيها. ونخصص الفقرة الثانية لدراسة خصائص الإضافة المحضة المحورية والإحالية والإعرابية، ونبين، تبعا للفاسي الفهري (1987، 1993 ,1997)، أن هاته الخصائص تشتق محليا من البنية التركيبية وليست محددة سلفا في المعجم وتُصسَّم بعد ذلك البنيةُ التركيبية وفاقا لها، كما تزعم ذلك بورر 1994. ونبين كذلك أن تأويل الملكية أو تأويل المضاف إليه المحوري، بشكل عام، في إضافة اسم الجنس ليس مشتقا من محمول مجرد، ولكنه مشتق من علاقة الإسناد التي تربط المضاف إليه بالمضاف الذي يتصرف مثل محمول، رغم أنه لا يملك بنية حدث (event structure).[3] وخلافا لسيلوني (1994 Siloni) ولونكوبردي (1996 Longobardi)، سنبين أن العلاقة الإعرابية والإحالية بين المتضايفين لا يلعب فيها التطابق أي دور. وبناء على ذلك، سنبين أن فحص الإعراب مستقل عن التطابق،[4] وسنبرز التوازي الحاصل في هذا الشأن بين فحص الإعراب في المركب الحدي وفي الجملة، كما بيّن ذلك الفاسي الفهري (1990). وفي تفحصنا للبنية الداخلية للمركب الحدي، سنتبنى التصور الأدنوي للإسقاطات الوظيفية الذي تبنيناه بالنسبة للجملة في الفصل الثاني، كما سنقدم مقاربة محلية لاشتقاق بنية الإضافة، مثلما فعلنا في اشتقاق بنية الجملة.

2. الإضافة المحضة أو المعنوية

يقسم النحاة العرب القدماء المتأخرون الإضافة إلى قسمين: *الإضافة المحضة* (أو *المعنوية*) والإضافة *اللفظية*. ولمعرفة خصائص الضرب الأول، نقدم تعريفين لنحويين

[3] هذا التحليل يخالف مجموعة من التحاليل التي اعتبرت أن الإضافة (أو بين الملكية بشكل عام) مفهوم محوري أساسا والمحمول الذي يجسد هذه العلاقة ويسند الأدوار المحورية حرف مجرد تمثله اللام في العربية أو *of* في الإنجليزية، أو الحرف وفعل دال على الوجود، أو محمول مجرد دال على الملكية.

[4] لقد سبق أن دافعنا عن هذا الافتراض في دراستنا للرفع وموقع الفاعل في اللغة العربية في الرحالي (1996).

متأخرين، هما ابن عقيل وابن يعيش، وتعريفا لنحوي متقدم، هو المبرد، قصد المقارنة. يعرف ابن عقيل الإضافة المحضة كالآتي: "فالمحضة هي: غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله."[5] ويعرفها ابن يعيش قائلا: "وأما الإضافة المعنوية فأن تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية وذلك بأن يكون ثمَّ حرف إضافة مقدر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده. هذه الإضافة هي التي تفيد التعريف والتخصيص وتسمى المحضة أي الخالصة بكون المعنى فيها موافقا للفظ وإذا أضفته إلى معرفة تعرف وذلك نحو قولك *غلام زيد*، فغلام نكرة ولما أضفته إلى *زيد* اكتسب منه تعريفا وصار معرفة بالإضافة وإذا أضفته إلى نكرة اكتسب تخصيصا وخرج بالإضافة عن إطلاقه، لأن غلاما يكون أعم من *غلام رجل*."[6] وحرف الإضافة المقدر عند ابن يعيش يكون "بمعنى اللام كقولك *مال زيد وأرضه وأبوه وابنه* وسيده وعبده؛ أو بمعنى من كقولك *خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج* [...]، فإذا كانت الإضافة بمعنى اللام، كان معناها الملك والاختصاص، وذلك قولك *مال زيد وأرضه*، أي مال له وأرض له."[7] ومن خصائص الإضافة المحضة أنها لا تقبل التنوين/النون سواء أكان ذلك في المفرد أم المثنى أم الجمع. يقول ابن هشام في هذا الشأن: "تحذف من الاسم الذي تريد إضافته ما فيه من تنوين ظاهر أو مقدر كقولك في *ثوب ودراهم*: *ثوب زيد ودراهمه* ومن نون تلي علامة الإعراب، وهي نون التثنية وشبهها، نحو "تبت يدا أبي لهب" [...] ونون جمع المذكر السالم وشبهه، نحو و"المقيمي الصلاة" [...] ولا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب نحو *بساتين زيد وشياطين الإنس*."[8] وعن الخصائص الإعرابية لهذا الضرب من الإضافة يقول ابن عقيل: "اختلف في الجار للمضاف إليه: هو مجرور بحرف مقدر- وهو اللام أو من أو في- وقيل: هو مجرور بالمضاف [وهو الصحيح من هذه الأقوال]."[9,10]

ويقول المبرد عن الإضافة المحضة: "وأما الأسماء المضافة إلى الأسماء بأنفسها، فتدخل على معنى اللام، وذلك قولك: *المال لزيد* كقولك: *مال زيد*، وكما تقول *هذا أخ لزيد*، *وجار لزيد*، وصاحب *له*، فهذا بمنزلة: *جاره وصاحبه*، فلا فصل بينهما إلا أن اللام إذا حالت بين الاسمين لم يكن الأول معرفة بالثاني من أجل الحائل. فإذا أضفت الاسم إلى الاسم بعده بغير حرف، كان الأول نكرة ومعرفة بالذي بعده. فإذا أضفت اسما مفردا إلى اسم مثله مفرد أو

[5] شرح *ابن عقيل*، ج. 3، ص. 44.
[6] شرح *المفصل*، ج. 2، ص. 118.
[7] شرح *المفصل*، ج. 2، ص.ص. 118-119.
[8] *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، ج. 2، ص. 167.
[9] شرح *ابن عقيل*، ج. 3، ص. 43.
[10] يبدو أن هناك خلافا في طبيعة الحرف الجار كذلك، أهو لفظ الحرف أم معناه. وبالنسبة لبعض النحاة، فإن العامل هو معنى الحرف. ويوضح الصبان في حاشيته على شرح الأشموني (ج. 3، ص. 244) قائلا: "... وهي تقتضي [أي الإضافة] أن العامل عند الزجاج معنى اللام لا الحرف المقدر."

مضاف، صار الثاني من تمام الأول، وصار جميعا اسما واحدا، وانجر الآخر بإضافة الأول إليه، وذلك قولك: *هذا عبد الله*، *وهذا غلام زيد*، *وصاحب عمرو*. ولا تدخل في الأول ألفا ولاما وتحذف منه التنوين، وذلك أن التنوين زائد في الاسم، وكذلك الإضافة والألف واللام، فلا يحتمل الاسم زيادتين." ويؤكد سيبويه هذه الخاصية الأخيرة قائلا:[11] "واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: *هذا الحسن الوجه*." ومن خلال هذه النصوص، يمكننا أن نجمل خصائص الإضافة المحضة فيما يلي:

7) أ. إضافة اسم (لا وصف) إلى اسم، كما في (9).

ب. تكون الإضافة بمعنى اللام الدالة على الاختصاص أو الملكية، أو بمعنى من، كما في (6)، المعادة تحت (9)، و(10) تباعا.

ج. يرث المضاف خصائصه الإحالية من المضاف إليه، كما في (11).

د. يرث المضاف التنكير أو التعريف، حسب المبرد.

ه. يتخصص أو يتعرف المضاف بالمضاف إليه، حسب ابن عقيل وابن يعيش.[12]

و. دخول حرف الجر على المضاف إليه يمنع تسرب الخصائص الإحالية إلى المضاف، كما في (12أ).

ز. لا يقبل المضاف الألف واللام، أي يوجد توزيع تكاملي بين الإضافة والألف واللام، كما في (12ب).[13]

ح. لا يقبل المضاف نون التنوين أو نون المثنى والجمع، كما في (13).

ط. لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، كما في (14).

ي. عامل الجر في المضاف إليه المضافُ، حسب سيبويه والمبرد وابن عقيل،[14] أو حرف جر ملائم مقدر، حسب نحاة آخرين.

[11] *الكتاب*، ج. 1، ص. 199.

[12] يقول ابن عقيل (ج. 3، ص. 49): "المضاف يتخصص بالمضاف إليه أو يتعرّف به."

[13] يؤكد ابن عقيل (ج. 3، ص. 46) هذا كذلك قائلا: "لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة؛ فلا تقول: *هذا الغلام رجل* لأن الإضافة منافية للألف واللام؛ فلا يجمع بينهما."

لكنه يبدو من الممكن الفصل بين المتضايفين بالقسَم، كما في (و):

ه) هذه قصةُ زيدٍ

و) هذه قصةُ –واللهِ– زيدٍ

[14] يشير الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك (ج. 2، ص. 243) إلى أن هذا هو موقف سيبويه كذلك، يقول: "والثاني من المتضايفين وهو المضاف إليه انجرّ بالمضاف وفاقا لسيبويه لا بالحرف المنوي، خلافا للزجاج."

وتمثل لهذه الخصائص بالأمثلة الآتية:

9) كتابُ سيبويه

10) كتابٌ لسيبويه

11) أ. خاتمُ فضّة

ب. خاتمٌ مِنْ فضّة

12) أ. كتابُ سيبويه القديمُ

ب. *كتابُ سيبويه قديمٌ

13) أ. الكتابُ لسيبويه

ب. *الكتاب سيبويه

14) أ. *كتابٌ/كتابُ سيبويه

ب. *كتابان/كتابا سيبويه

ج. *مجرمون/مجرمو المدينة

15) *كتابُ القديمُ سيبويه

هناك شبه اتفاق بين النحاة على الخصائص الواردة في (7) باستثناء قضيتين. تتعلق الأولى بنوع السمة الإحالية الموروثة، وتتعلق الثانية بماهية العامل في بنية الإضافة. وبالنسبة للنقطة الأولى، يذهب المبرد إلى أن المضاف له تأويلان إحاليان، فهو يدل إما على التنكير وإما على التعريف، ويتحدد كل تأويل بنوع السمة التي يرثها من المضاف إليه والتي تنحصر في التنكير أو التعريف. وهذا يعني أن المضاف لا يملك تأويلا مستقلا عن المضاف إليه. الدليل على هذا الزعم غير واضح في كلام المبرد، على الأقل فيما يخص سمة التنكير. بالنسبة لسمة التعريف، قد يعد عدم قبول المضاف الألف واللام في (12ب) دليلا على أن المضاف معرف ولذلك لا يحتمل أن يتعرف مرتين بالمضاف إليه وبالألف واللام. وبتركنا للتبريرات جانبا، فإن موقف المبرد ينبني على أن هناك توارثا مطلقا بين المضاف والمضاف إليه في جميع السمات الإحالية. وبالنسبة لابن عقيل وابن يعيش ونحاة آخرين، فإن المضاف يتعرف إذا كان المضاف إليه معرفا، ولا يرث سمة التنكير إذا كان المضاف إليه نكرة، لأن المضاف في هاته الحالة يؤول على التخصيص. يتميز هذا الموقف بذهابه إلى أن المضاف لا يرث سمته الإحالية من المضاف إليه، بل تنشأ هذه السمة عندما يسند إلى المضاف إليه، وليست بالضرورة هي سمة المضاف إليه. فـ*غلام*، في *غلام رجل*، يدل على الخصوص في حين أن *رجل* وحده يدل على العموم أو الإطلاق، وهذا يبين أن *غلام* لا يرث التنكير من *رجل*. فالمضاف هنا له تأويل إحالي مستقل، لكنه تأويل تحدده البنية التي يوجد فيها بحكم أن تأويل الخصوص يأتيه من الإضافة. غير أن ابن يعيش ومن شايعه يحصرون هذا التحليل في التخصيص فقط، أما التعريف، فإنه يورث من المضاف إليه. وتبعا للفاسي الفهري (1997)، نبين في الفقرة 1.2.1.2 أن الإضافة لا تقتضي بالضرورة توارثا في الخصائص الإحالية بين المضاف والمضاف إليه، كما نبين أن المضاف، وليس المضاف إليه وحده، يمكن أن يساهم في تحديد هذه الخصائص.

وبالنسبة للنقطة الثانية، يمكننا تلخيص التصورات المطروحة في خصوص العامل في المضاف إليه فيما يلي: تصور أول يقول بالعامل اللفظي، وهذا العامل إما ظاهر، ويمثله المضاف، وإما خفي، ويمثله حرف جر مقدر؛ وتصور ثان يقول بالعامل المعنوي، ويتمثل في الإضافة. وندافع في هذا الفصل، كما أسلفنا عن أن بنية الإضافة يحددها الحد والحرف، وسنبين في الفقرة الثالثة أن الحرف الذي يظهر في بنية الإضافة فارغ من المعنى وله دور إعرابي خالص، كما سنبين أن بنية غلام زيد تختلف عن *غلام لزيد*، ليس في سمة التعريف فقط، كما يذهب إلى ذلك النحاة، ولكن أيضا في التأويل الدلالي. وأدافع في هذا التحليل عن أن الإعراب علاقة بنيوية شجرية مستقلة نظريا عن العلائق الصورية. وقبل القيام بذلك، نتفحص فيما سيأتي مجموعة من التحاليل التي قدمت لبنية الإضافة ونبرز كيف أنها لا تستجيب بشكل جيد للشروط الأدنوية التي دافعنا عنها في هذا البحث.

1.2 بنية الإضافة المخفضة التركيبية

حول الأعمال التي اهتمت ببنية الإضافة في اللغات السامية أو في لغات أخرى وركزت اهتمامها، في إطار اهتمامها الشامل ببنية المركب الاسمي، حول شيئين: كيفية رصد الخصائص الإحالية وتوزيع الأداة والأسوار والأعداد والصفات داخل هذه البنيات، وكيفية إسناد/فحص الإعراب.[15] الإجابة عن هاته الأسئلة تقتضي تحديد نوعين من المواقع: موقع التأويل الإحالي وموقع الإعراب، كما تقتضي تحديد التعالق ، إذا كان هناك تعالق، بين التأويل والإعراب. وفي هذا الإطار بيّن الفاسي الفهري (1987) أن بنية المركب الاسمي، بشكل عام، وبنية الإضافة، بشكل خاص، تتضمن إسقاطا وظيفيا يتمثل في المركب الحدي، كما هو مبين في (17):

17) [م حد ... [حد' حد [م س ... [م' س ...]]]]

يتحدد التأويل الإحالي لبنية الإضافة في (17) في مجال المركب الحدي عندما يصعد المضاف إليه إلى مخصص الحد في الصورة المنطقية، ويُسند الجر إلى المضاف إليه في مخصص المركب الاسمي بواسطة الحد في البنية السطحية، ويماثل الحد في هذا مقولة الزمن الوظيفية التي تقوم بإسناد الرفع إلى الفاعل. فموقع التأويل الإحالي في تحليل الفاسي الفهري (1987) ليس هو موقع الوسم الإعرابي. وقد بين أبني (1987) أن الحد يتضمن كذلك سمات التطابق، كما هو مبين في (18):

18) [م حد ... [حد' حد تط [م س ...]]]

ووجود التطابق هو الذي يفسر التوزيع التكاملي بين المضاف إليه وظهور الأداة أو الألف واللام، أي الخاصية (7ز). وسأدافع في هذا البحث عن بنية مختزلة أو أدنوية (minimal) مماثلة

[15] انظر الفاسي الفهري (1987، 1991، 1993، 1997)، بالنسبة للغة العربية، وريتر (Ritter (1988 وسيلوني (1994) وبورر (1994)، بالنسبة للغة العبرية، ولونكوبردي (1997) Longobardi، بالنسبة للغات الرومانية، من بين آخرين.

التي اقترحها الفاسي الفهري (1987) في (17)، وذلك لرصد خصائص تركيب الإضافة المحضة. وقبل ذلك أقوم بتقديم ومناقشة بعض الاقتراحات المقدمة في الأدبيات عن بنية الإضافة.

1.1.2 تحاليل متنافسة

بتأملنا للأدبيات التوليدية التي اهتمت بدراسة بنيات الإضافة، نجدها قد استندت، بشكل عام، إلى ثلاثة تصورات. يقوم التصور الأول على أن خصائص الإضافة (أي التعريف والإعراب) تنشأ، أو يمكن اشتقاقها، من العلاقة التركيبية التي تربط المضاف بالمضاف إليه في البنية الشجرية، ويمثل هذا الموقف الفاسي الفهري (1987 و1993).[16] وينبني التصور الثاني على أن خصائص الإضافة معجمية، وبناء على هذه الخصائص تُصمَّم البنية التركيبية لتعكسها، ويمثل هذا التصور بورر (1994). أما التصور الثالث، فيتأسس على أن خصائص الإضافة تركيبية ومعجمية، بمعنى أنها سمات معجمية ترتبط بعناصر الإضافة وتُفحصُ في التركيب بما يوافقها من السمات المخصَّصة بها المقولات الوظيفية، ويمثل هذا التصور، الذي يضع نفسه في إطار البرنامج الأدنوي، سيلوني (1994) ولونكوبردي (1996).

1.1.1.2 تحليلُ المالك

لقد بين الفَاسي الفَهري (1990 و1993) أنه لرصد النقل والتطابق والتعريف وإسناد الإعراب داخل المركبات الاسمية، في العربية وفي لغات أخرى، نحتاج إلى بنية أكثر تمفصلا من (10)، نقدمها بعد الفاسي الفهري (1993: 230)، مع بعض التعديلات التوضيحية، كالآتي:

12) [م حد [حد، دار [م تط [تط، ث ع [م مالك الرجل [مالك، ث ع [م س [س، ث ع]]]]]]]

يولد المضاف إليه في مخصص المالك لا في مخصص المركب الاسمي وينتقل إلى مخصص المركب الحدي في الصورة المنطقية ليأخذ إعراب الجر عبر علاقة التطابق مخصص–رأس. ويولد المضاف في (19) تحت إسقاط س وينتقل إلى إسقاط المالك الوظيفي لغرض الوسم المحوري، ثم إلى التطابق ، ثم يصعد إلى إسقاط الحد في البنية السطحية ليلتصق برأسه، بحكم الطبيعة اللاصقية (affixal) للحد، فنحصل على رتبة يحتل فيها المضاف رأس البنية وبعده المالك/المضاف إليه:[17]

20) س/مضاف مالك/مضاف إليه

[16] لقد طور الفاسي الفهري (1997) هذا الموقف في إطار البرنامج الأدنوي.

[17] لا يصعد المضاف إليه إلى مخصص التطابق لأن التطابق ضعيف، وهذا متنبأ به في إطار ما يسميه الفاسي الفهري (1993) بمقياس التطابق. انظر الفصل الرابع.

ويقـع التطابق بين المضاف والمضاف إليه في السمة [±تعريف] في الصورة المنطقية كذلك عبر العلاقـة الشـجرية مخصص-رأس داخل المركب الحدي. ويتضح من هذا أن فحص السمات الإحالـية والإعرابـية، في تحليل الفاسي الفهري (1993)، يتم في نفس الموقع الشجري. ويعد إسـقاط المـالك في هـذا التحليل هو الذي يحدد جوهر العلاقة التي تربط المتضايفين في بنية الإضافة، في حين أن إسقاط التطابق لا يلعب دورا في فحص الإعراب، حسبما هو مفترض في نظـرية المـبادئ والوسائط أو في شومسكي (1992) حيث يسند الإعراب البنيوي في مخصص التطابق، كما أن الحد لا يملك أي سمة إحالية. ويخصص الحد بالسمة [±تعريف] عندما يصعد المضـاف إليه إلى مخصص الحد، فيحصل عندئذ التطابق بين المتضايفين في السمة الإحالية. وفي حـال غـياب العلاقـة الشجرية مخصص-رأس التي تجمع المضاف بالمضاف إليه، فإنه يصح الاسـتغناء عن إسقاط الحد كليا، خاصة عندما يدخل حرف جر على المضاف إليه، نحو (21)، فيصبح المركب الحدي بدون دور إعرابي أو إحالي:

21) شاهدتُ صورةً لزيد (الفاسي الفهري 1993: 253)

ويمكن تلخيص خصائص هذا التحليل وخصائص المقولات الوظيفة المسقطة داخل بنية المركب الاسمي وبنية الإضافة، على وجه الخصوص، فيما يلي:

22) أ. مقولة تامة التَّخصيص: المالك [+مالك]،
ب. مقولة ناقصة التخصيص: التطابق [+جنس]،
ج. مقولـة غـير مخصصـة: الحـد، ويخصـص وفاقا للسياق التركيبي بالسمتين [±تعريف] و[+إعراب-جر].

23) تسقط المقولات الوظيفية متى كان لها دور في فحص أو إسناد سمة تركيبية معينة.

وتجـب الإشارة إلى أن الحد مع أسماء الأعمال، مثل المصادر في (24)، مخصص بكونه ذا طبيعة لاصقية؛ أي أنه أداة متصلة نشيطة تركيبيا رغم أنها لا تملك محتوى صوتيا:

24) انتقَادُ الرَّجُلِ للمشروع

وهاتـه الخاصية هي التي تبرر صعود الاسم إلى الحد. وسندافع في الفقرة 2.1.2 عن الخاصيتين الواردتين في (22ج) و(23)، واللتين نعدهما هامتين في هذا التحليل في إطار مقاربة اشتقاقية محلية تُحسَبُ فيها البنية في كل مرحلة من مراحل الاشتقاق.[18]

[18] تتمـيز هـذه المقاربـة بـأن المقارنـة بـين الاشـتقاقات لتحديد الاشتقاق الأمثل لم تعد تتبنى التصور الشـامل (global) الـذي يحسـبُ البنـيات المتقاطعة التي تملك نفس المجموعة المرجعية (reference set)، بل أصبح ذلك يُحدد محليا ومرحليا.

2.1.1.2 تحليل التضام

1.2.1.1.2 تحليل التضام المُعْجَمي

تتبنى هذا التحليل بورر (1994) التي تذهب إلى أن الإضافة تملك الخصائص الصّوّاتية للكلمة، وتمثل لذلك بالمثالين الموجودين في (25):

25) ?orex din   beit sefer

قانون مُحَرِّر   كتاب دار

'محامي'   'مدرسة'

وبناء على هذا، تفترض أن الإضافة تخضع لعملية تكوين الكلمة، فتتصرف تصرف الكلمة الواحدة، لا المركب. وعملية التكوين هاته تركيبية تنبني على عملية تضام بين رأس فضلة بنية الإضافة ورأسها.[19] ويكمن مبرر التضام في أنه يسمح بتسريب السمة [±تعريف] إلى البنية بأتمها. وهذه العملية هي التي تفسر، في رأي بورر، خاصية انتشار التعريف. ويقوم هذا التحليل على جملة من الافتراضات نلخصها كالآتي:

26) أ. السمة [±تعريف] تولد في الأساس مع الرأس المعجمي س، في اللغات السامية،

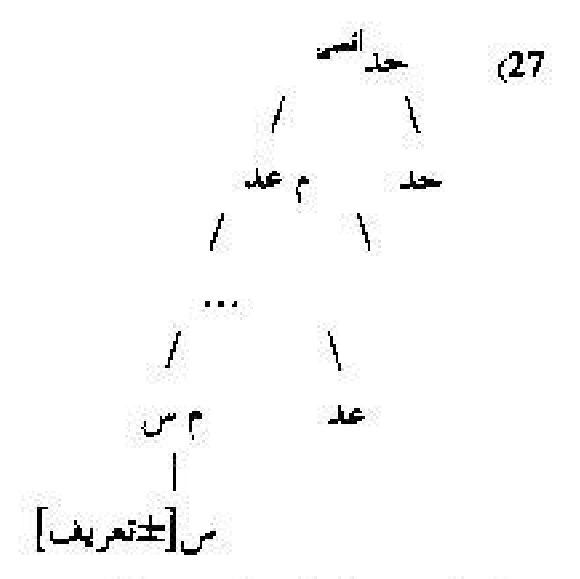
ب. الحد غير مخصص بالسمة [±تعريف] في اللغات السامية (في الأساس) ويصبح مخصصا بتلك السمة بعد صعود الاسم إليه،

ج. لا تملك الساميات مخصِّص الحد، ولذلك لا يمكن أن يصبح الحد مخصَّصا بالسمة [±تعريف] نتيجة لصعود مركب إلى مخصصه، في التركيب الظاهر أو في الصورة المنطقية.

ويلزم عن هذه الافتراضات أن التركيب لا يلعب دورا في تحديد علاقة توارث التعريف أو فحص الإعراب التي من المفروض أن تتم في مخصص الحد. إن التعريف في هذا التحليل سمة معجمية تسند إلى رأس البنية في المعجم وتسقط في التركيب تحت الإسقاط المعجمي، كما في (27). وتعد فضلة الإضافة في (27)، مركبا عدديا، ينتقل الاسم إلى رأسه ليتضاما فينتشر التعريف، وينتقل بعد ذلك المركب [س+عد] إلى الحد لتخصيصه بسمة التعريف، وبهذا الشكل يتسرب التعريف إلى مجموع البنية:

[19] تعتبر بورر أن امتلاك بنية الإضافة لخصائص الكلمة هو الذي يفسر امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بوصف ناعت، بحكم أننا أمام وحدة صرفية.

27)



خلاصـــة القول، إن انتشار التعريف لا يشتق من البنية التركيبية، بل إن البنية التركيبية مصممة وفاقـــا لما تحمله الوحدات المعجمية من سمات. النقطة الضعيفة في هذا التحليل، إضافة إلى نقط اخرى، تكمن في عدم رصده لإعراب الجر. فتحليل التضام ينبني على أن سمات الرأس تتسرب إلى الفضـــلة، كمـــا يقع في سمة التعريف، لكنه غير واضح ماذا يقع بالنسبة للجر الذي تحمله الفضـــلة/المضـــاف إليه. فلو صح فعلا أننا أمام كلمة واحدة أو وحدة صرفية، لحملت الكلمة إعـــرابا واحـــدا، والحال أن ما يحدث هو أن المضاف إليه يحمل دائما إعراب الجر بينما يحمل الـــرأس/المضـــاف الإعراب الذي يقتضيه موقعه التركيبي، كما في (28)، حيث يحمل المضاف النصب باعتباره مفعولا بينما يحمل المضاف إليه الجر:

28) سرق الرجل بيتَ المالِ

علما بأن عملية تكوين الكلمة، حسب بورر، تتم في التركيب بواسطة نقل رأس إلى رأس، لا في الصورة الصوتية، وهذا ما يجعل المشكل الإعرابي مشكلا حقيقيا. بمعنى آخر، إذا كان هناك نوع من الامتصاص للتعريف، فلماذا لا يحدث ذلك بالنسبة للإعراب؟ وهناك ملاحظة أخرى عـــن تحليل التضام تتعلق بمبرر اللجوء إليه. فالقول بضرورة التضام في الإضافة لتمكين الحد من اكتســـاب التعريف هو زعم نظري داخلي وغير مبرر تجريبيا بشكل مستقل. وحتى من الناحية الـــنظرية، فإن هذا الزعم يجعل مبرر عملية النقل هو إسناد سمة، أي إسناد/تسريب التعريف من الكلمة المتضامة مع الحد، في حين أن العمليات التركيبية مصممة مبدئيا لفحص السمات (إما لمحوها وإما لمحوها وحذفها)، وليس لإضافتها. فضلا عن هذا، فإن تبرير النقل بالشكل المذكور فـــيه خـــرق لمـــبدأ الجشـــع، سواء بمعناه الموجود في شومسكي (1995)، أو بمعناه الموجود في شومســـكي (1996)،[20] بحيث نجد أن النقل يتم لا لفحص سمة العنصر المنتقل ولا لفحص سمة الموقع الهدف.

[20] في شومســـكي (1996)، تحـــوّل مكـــان انطـــباق مبدأ الجشع من العنصر المنتقل إلى الهدف (target) الذي يـــمّحي، وهو ما أصبح يعرف بالجشع الانتحاري (Suicidal Greed).

بالإضافة إلى ما سبق، هناك من الحجج التجريبية ما يكفي لتبيان أن افتراض التضام غير قـــائم. فهذا الافتراض مبني على تعميم بعض بنيات الإضافة المماثلة لـــ(29)، على باقي بنيات الإضافة الاعتيادية السابقة الذكر، مثل (8) المعادة أسفله في (30):

29) رأسُ المال
30) كتابُ سيبويه

لكـــن هذا التعميم خاطئ، لأن هناك فروقا تركيبية وتأويلية واضحة بين (30) و(29)، التي تعد من قبيل الكلمات المركبة (compounds) وتشبه في تحجرها العبارات المسكوكة. الفرق الأول يكمـــن في أن المضاف إليه في (30) يقبل العطف، بينما لا يقبله المضاف إليـــه في (29)، كما يتضح ذلك في (31):

31) أ. كتاب سيبويه والمبرد
ب. *رأسُ المال والرجلِ

الفـــرق الثاني، يتمثل في أن البنيات من قبيل (30) تقبل دخول حرف الجر على المضاف إليه، كمـــا في (9) أعـــلاه، المعادة هنا في (32أ)، في حين أن دخول حرف الجر في (29) يجعل البنية شاذة، كما في (32ب):

32) أ. كتابٌ لسيبويه
ب. #رأسٌ للمال

وتدعـــم معطيات العربية المغربية كذلك هذا الفرق، فنجد بنيات الإضافة المحضة تقبل عادة أن تأخذ صورة الإضافة الحرة، مع الحفاظ على نفس التأويل، كما في (33):

33) أ. خبزُ السوق
ب. الخبزْ ديال السُّوقْ
الخبز لـــ السوق

لكننا نرى أن البنيات المماثلة لـــ(29) تبدو شاذة عندما تستعمل في الإضافة الحرة، كما في (35):

34) أ. رَاسْ لْمال
رأس المال
ب. رَاسْ الحَانوتْ
رأس الحانوت
'توابل'

35) أ. #الرَّاسْ دْيال لمال
الرأس لـــ المال
ب. #الرَّاسْ دْيالْ الحَانوتْ
الرأس لـــ الحانوت

الفرق الثالث، يكمن في أن المضاف إليه في بنيات الإضافة الاعتيادية يقبل الإضمار، كما في (36)، في حين أن إضمار المضاف إليه في البنيات المماثلة لـــ(29) تنتج عنه بنيات شاذة، كما في (37ب):

36) أ. قرأت كتاب سيبويه
ب. سيبويه قرأت كتابه
37) أ. خسرت رأس المال
ب. #المال خسرت رأسه

الفرق الرابع، يكمن في أن بنيات الإضافة تتميز بعدم قبول دخول أداة التعريف عليها (الخاصية (7ز))، كما في (12ب) المعادة هنا في (38)، غير أن البنيات المماثلة لـ(29) تقبل أداة التعريف، كما في (39). بالإضافة إلى هذا، تقبل هذه البنيات لواصق صرفية أخرى تلتصق عادة بالكلمات المستقلة، مثل لاصقة النسبة ولاصقة الجمع في (40) و(41)، تباعا:

38) *الكتاب سيبويه
39) الرأس مال/الرأسمال
40) الرأسمالي
41) الرأسماليون

فالبنيات الموجودة في (39)-(41) تبرز بوضوح أننا أمام بنية إضافة تحجرت وأصبحت تسلك سلوك الكلمة الواحدة المركبة، وهذا السلوك يخالف بنيات الإضافة الاعتيادية. فالسلوك التركيبي للبنيات المقدمة أعلاه يبيّن أننا لسنا أمام وحدات متضامة ولكن أمام عنصري بناء مستقلين، كما يبين ذلك بجلاء مثالا العطف والإضمار.[21] وبناء على هذه النتيجة، فإننا سنبين، خلافا للافتراضات الموجودة في (26)، وتبعا للفاسي الفهري (1993، 1997)، أن بنيات الإضافة تملك مخصصا للحد، ويلعب هذا المخصص الدور الأكبر في تحديد خصائص الإضافة.[22]

2.2.1.1.2 تحليل التّضام الصّوتي

يأخذ بنمامون (1997) باقتراح بورر (1994) القاضي بأن خصائص بنية الإضافة تشتق عبر تضام المتاضيفين، لكنه يقترح أن المستوى الذي يتم فيه التضام هو الصورة الصوتية وليس المعجم. ويتم التضام في الصورة الصوتية لسببين: أولا، لتمرير سمة التعريف من المضاف إليه إلى المضاف؛ وثانيا، لتفادي ظهور الألف واللام على المضاف. فالتضام، إذن، ينقل سمة

[21] بالإضافة إلى الحجج التجريبية التي أوردناها، فإنه من الناحية النظرية، لا توجد ضرورة، في إطار البرنامج الأدنوي، لأن يقوم التركيب الظاهر بعمليات تكوين الكلمة، كما تفترض ذلك بورر، فالكلمات تبنى في المعجم، وقد يبنى جزء منها في القالب الصرفي الذي يوجد بعد التهجية، أما التركيب فعبارة عن عملية فحص مجردة للسمات.

[22] ويختلف هذا التحليل كذلك عن تحليل سيلوني (1994) ولونكوباردي (1996) وبورر (1994) وريتر (1991)، في أن بنيات الإضافة في اللغات السامية لا تملك مخصصا للحد.

صرف-دلالية (أي، التعريف)، ليمنع ظهور لاصقة صرفية (أي، لام التعريف). وتعترض هذا التحليل، مثل سابقه، مشاكل نظرية وتجريبية نجملها فيما يلي.

يطرح التضام في الصورة الصوتية، من الناحية النظرية، مشكلا حقيقيا. ففي التحليل المقترح يتم التضام أساسا لأسباب دلالية، أي لكي يأخذ المضاف التعريف من المضاف إليه، وبناء على ذلك تأخذ بنية الإضافة تأويلها الإحالي. ورغم أن لهذه العملية تأثير صرفي بحيث تمنع ظهور *ال*، فإن جانبها الدلالي لا تأثير له في الصورة الصوتية، لأن الإحالة موضوع غير مسوغ في هذه الوجيهة. وفضلا عن هذا، فإن صيغة البرنامج الأدنوي المقترحة في شومسكي (1995) تقوم على أن وجيهة المعنى لا تبلغ المعلومات التي توجد في مستوى وجيهة الصوت، والعكس صحيح. بمعنى أن السمات المؤولة في الصورة الصوتية لا تؤول في الصورة المنطقية، والعكس صحيح. وعليه، فإن المعلومات الإحالية الخاصة بتأويل بنية الإضافة لن تكون مبلوغة في تحليل التضام في الصورة الصوتية، وبذلك ستصبح البنية بدون تأويل.

علاوة على ما سبق، إذا كان التضام مبررا صرفيا في الصورة الصوتية بمنع الألف واللام من الظهور، كما يُظهر ذلك لحن (42ب)، فإنه لا مبرر لهذا التضام في حالة تأويل الإضافة على التنكير، كما في (43):

42) أ. كتابُ الرجلِ
ب. *الكتابُ الرجلِ

43) كتابُ رجلٍ

فالمبرر الصرفي لتضام *رجل* و *كتاب* غير موجود، لأن هذا التضام لن يمنع ظهور أي لاصقة صرفية. وحتى إذا افترضنا أن لاصقة التنكير هي النون، فإنه من المعروف أن هذه اللاصقة لا تظهر مطلقا على رأس الإضافة. فرغم أن المضاف في (42أ) نكرة من الناحية الصرفية، فإن التنوين لا يظهر عليه. ولا يمكن اعتبار تمرير التعريف عبر التضام هو الذي يمنع ظهور التنوين، لأن التضام في (42أ) يتم لمنع *ال*. إذن، فعدم ظهور التنوين على المضاف مستقل عن التضام مع المضاف إليه أو عدمه. لذلك، فعملية التضام في (43) لن يكون لها تأثير في الصورة الصوتية.

الافتراض الأساس الذي يقوم عليه تحليل التضام عند بنمامون يرجع إلى افتراض بورر السابق والداعي إلى أن بنية الإضافة تملك الخصائص الصوتية للكلمة، ولذلك فإنها تمثل وحدة صرفية أو تطريزية (prosodic) في الصورة الصوتية.[23] والمثال النمطي الذي يقدم هذه الوحدة

[23] المقصود بالوحدة التطريزية أن بنية الإضافة بأنها تحدد مجال النبر في الصورة الصوتية. وتبدو هذه الحجة المقدمة لتفسير انعدام الفصل بين المتضايفين ضعيفة. فالجملة (أ)، مثلا، عند النطق بها موصولة في الصورة الصوتية في (ب)، تصبح وحدة تطريزية، ومع ذلك فإن هذا لا يمنع الفصل بين عنصريها، كما تبين ذلك الجملة (ج):

أ) جاء الولد

هو المثال الموجود في (29). ونتوقع حسب تحليل بنماموت أن لا تحمل البنية المنصهرة في (29) أداة التعريف، لأن التضام وقع لهذه الغاية، غير أن المعطى الموجود في (39)، والذي تدخل فيه الألف واللام على المتضايفين، يفند هذا التوقع.

وهناك مثال آخر، إلى جانب الأمثلة التي قدمناها في الفقرة الفرعية السابقة، تبين أن بنيات الإضافة الاعتيادية لا تمثل وحدة صرفية ولا تقدم مجالا لعملية التضام. من هذه الأمثلة، تقدم ما يلي:[24]

44) زوجةُ وأولادُ خالد

تتميز الإضافة في (44) بأن رأسها بنية عطف. ورغم أن بنية العطف تمثل مقولة تركيبية واحدة من الناحية الشجرية، فإن هذا لا يعني أنها تمثل وحدة صرفية، وهذا ما يؤكده التطابق مع الصفة في (45):

45) تخاصم ولد وبنت خالد الكبيرة

فلاصقة تطابق الصفة الصرفية التي تتحقق في الصورة الصوتية في شكل [ـــ ة] يتحكم في ظهورها رأس الإضافة المعطوف لا المعطوف عليه. وفي الحالة التي يكون فيها التطابق مع الرأس الأول، فإن البنية تصبح لاحنة، كما يظهر ذلك في (46):

46) *تخاصم ولد وبنت هند الكبير

فتطابق الجنس ينظر إلى الرأس المعطوف لا المعطوف عليه. ومعنى هذا أن تحقق التطابق في الصورة الصوتية لا يتعامل مع بنية الإضافة برأسيها المتعاطفين في (45) بوصفها وحدة منضامة أو منصهرة.

فالملاحظات النظرية والتجريبية التي سقناها أعلاه تبين أن تحليل التضام، بشقيه المعجمي والصوتي، يفشل في الدفاع عن أهم نقطة في تحليله يعدها جوهرية في بنية الإضافة وهي أن المتضايفين يشكلان وحدة صرفية و/أو تطريزية، ومن هاته الخاصية تشتق باقي الخصائص. وسنناقش في الفقرة الموالية تحاليل مغايرة تحاول أن تشتق خصائص الإضافة من التركيب لا من المعجم أو البنية الصوتية.

ب) جاءالولد

ج) جاء البارحة الولد

[24] بعض متكلمي العربية يفضلون البنية (أ)، أسفله، على البنية (51) الموجودة في النص:

أ) زوجة خالد وأولاده

وسبب التفضيل لا يرجعونه إلى حدسهم بل يرجعونه إلى أن الإضافة في (51) ينفصل فيها المضاف عن المضاف إليه بمركب آخر. لكن هذا غير صحيح، لأن رأس الإضافة مركب واحد بحكم العطف، ولذلك فهو غير مفصول عن فضلته بأجنبي.

3.1.1.2 التحليل الأدنوي

يتبنّى هذا التحليلَ لونكوبردي (1996) في دراسته لبنيات الإضافة في اللغات السامية واللغـات الرومانية، ويبني على العديد من الأعمال التي اهتمت بالموضوع في العربية واللغات السامية بشكل عام (الفاسي الفهري (1987)، (1993) وسيلوني (1994)). ويعتبر لونكوبردي أن جوهر تركيب الإضافة يكمن في صعود المضاف، رأس البنية، إلى الحد وظهور موضوع حامل للجر في المجال الداخلي (internal domain) لهذا الرأس.[25،26] ويصوغ هذه الملاحظة في إطار التعميم الآتي، الذي يحمل طعم التسويغ المتبادل:[27]

47) أ. إذا صعد اسم جنس إلى الحد، يردُ إعراب جر غير موسوم بالحرف

ب. إذا ورد إعـراب جـر غـير موسـوم بالحـرف، يصعد اسم جنس إلى الحد (لونكوبردي 1996: 24)

[25] تحليل لونكوبردي للإضافة ينحصر فقط في البنيات التي ترأسها أسماء الجنس.

[26] المجـال الداخـلي مفهـوم محـلي لبنـية المركبات ويقصد به المجال الذي يضم الموضوع الداخلي للرأس، أو الفضـلة بتعـبير آخـر، ويقـابل هذا المفهوم مفهوم مجال الفحص (checking domain) الذي يقصد به المجال الذي يتم فيه فحص سمات الرأس الصُّرفية وكذلك سمات الموضوعات المرتبطة به.

[27] هـذا الـتلازم الحاصـل بـين صـعود المضاف إلى الحد وظهور الجر قاد لونكوبردي إلى طرح إمكان اعتـبار الجـر في الإضـافة إعـرابا ملازمـا معجمـيا (lexically inherent)، خاصة وأنه يحتم أن اسم الجـنس هـو الـذي يسـم الاسـم المجـرور محوريا، كما سبق. إلا أن الفاسي الفهري (1993) يقدم دلـيلين هـامين عـلى أن الجـر في الإضـافة بنـيوي لا دلالي. أول الدليلين أن المضاف إليه يمكن أن يأخذ إعرابه من خارج البنية التي يأخذ فيها دوره الدلالي، وذلك في مثل أبنية الصعود في (أ):

أ) ظنُّ الرجلِ ذكيا خاطئ — الفاسي الفهري (1993: 221)

فالعلاقـة المحوريـة موجـودة بـين *الـرجل* وذكي وليس ظنٌّ؛ إن علاقة *الرجل* بـ ظنّ إعرابية فقط. ثـاني الدلـيلين عـلى بنـيوية الجـر في الإضافة هو أن الفعل المساعد *كان* يمكن أن يسند إعراب الجر إلى *الرجل* رغم أنه لا يملك القدرة على الوسم المحوري، كما يتبين ذلك من (ب):

ب) كونُ الرجلِ انتقد النظام خطرٌ

نضـيف إلى هـذه الحجـج حجـة أخـرى تتمثل في أن بعض الأسوار في العربية يمكن أن يرد بعدها اسم مجرور دون أن تكون هناك علاقة وسم محوري في مثل:

ج) كل اللسانيين يصعب إقناعهم

فالعلاقـة المحوريـة قائمـة بـين *اللسـانيين* و *إقناع* عبر الربط الضميري، إلا أن العلاقة الإعرابية قائمة بـين *اللسـانيين* وكـل. بالإضـافة إلى هذا، فإن الإعراب الدلالي، كما رأينا في الفصل الأول، يقتضي وجـود علاقـة دلالـية ثابـتة تجمع الواسم بالموسوم، وهذا ما لا نجده في بنيات الإضافة كما سيظهر ذلك في الفقرة 3.2.1.2.

ويحــاول أن يستخلص التعميم الوارد في (47) من مبادئ مستقلة، وذلك من خلال إجابته عن جملــة أسئلة نتفحصها في الفقرة الفرعية الموالية، وتتعلق بمبررات النقل إلى الحد وبفحص الجر وتسويغه.

1.3.1.1.2 الصعود إلى الحد وفحص الجر

يتبع لونكوبردي سيلوني (1994) في تحليلها لإسناد/فحص الجر في الإضافة. ويرتكز هذا التحليل على أن المضاف إليه يولد في مخصص الإسقاط المعجمي للرأس، كما هو مبين في (48)، ثم بعــد ذلك يصعد إلى مخصص التطابق لفحص شيئين: إعراب الجر وسمات التطابق التي تضم الــتعريف إلى جانب الجنس والعدد والشخص. ويصعد المضاف إلى رأس تطابق الجر لفحص سماتــه التطابقية، دون السمة [±تعريف]، وبعد هذا الإلحاق إلى تطابق الجر ينشأ التطابق بين الــرأس ومخصصـــه في سمة [±تعريف] بحكم أن سمة التعريف سمة تطابقية. وبعد ذلك، ينتقل تطـــابق الجر والرأس الاسمي الملحق به إلى الحد لفحص السمة [±تعريف] المخصَّص بها الحد. وفي هـــذا التحليل الذي يتبنى البرنامج الأدنوي إطارا نظريا، المضافُ كذلك يملك السمة [± تعريف]، باعتبارها سمة معجمية، ولا يرثها في التركيب:

48) [م حد [حد' حد[+أد] [م تط جر م حد[جر، تع] [تط جر' تط جر [م س م حد [س' س]]]]]]

وعـــلى الـــرغم من أن لونكوبردي يتبنى الإطار العام لتحليل سيلوني، فإنه يختلف عنه في بعض التفاصيل التي تخص نوع السمة المخصَّص بها الحد. فلونكوبردي يعتبر أن ما يبرر صعود الاسـم في الســاميات إلى الحد ليس سمة [±تعريف]، بل كون الحد عاملا فارغا (**null operator**) غير مُعـــاين دلالــيا ويحمل سمة نحوية مجردة غير مؤولة (**-Interpretable**) هي: [+أد] (***+article***)، تعوَّض في الصورة المنطقية بتخصيص دلالي مقروء في هذه الوجيهة. وتُفحص هذه السمة وفاقا للقيد الآتي:

49) *قيد التعريف*

يمكـــن فحص السمة [+أد] بواسطة أي عنصرٍ في الحد (يلتصق بالسمة بواسطة قاعدة النقل)

مخصَّصٍ بقيمة تعريفية معينة: -/+تعريف. (لونكوبردي 1996: 32)

ويفـــترض لونكوبردي أن السمة [+أد] قوية في الساميات، لذلك يصعد الاسم، قبل التهجية، إلى الحـــد بواسطة عملية إلحاق أو استبدال (**adjunction or substitution**) لفحصها. وبواسطة هـــذه العملية تتم كذلك معاينة الحد. وفي هذا التحليل، تختلف إضافة أسماء الجنس في اللغات الســامية عـــن إضافة أسماء الجنس في اللغات الرومانية في أن الحد في اللغات الرومانية مخصص بالسمة المجردة [+/-[حالي]]؛ وبمقتضى هذه السمة، فإن صعود الاسم إلى الحد يتم دائما بواسطة عملية استبدال. وتتلخص خصائص المقولات الوظيفية في هذا التحليل في السمات الآتية:

50) أ) الحد: أ. [+أد]، في اللغات السامية
ب. [+/-إحالي]، في اللغات الرومانية
ج. مخصص الحد لا دور تركيبي له
د. لا يسند الحد الإعراب
ب) التطابق: أ. [جنس، عدد، شخص، تعريف]
ب. يسند التطابق إعراب الجر

يطـــرح التحليل الذي يقدمه لونكوبردي جملة من المشاكل الوصفية والنظرية المتعلقة بالاقتصاد بمفهومـــه الأدنوي. من هذه المشاكل ما يتعلق بسمة الحد. فالتحليل المقدم يقتضي أن الأداة في اللغـــات السامية فارغة دلاليا، لذلك فهي غير مؤولة.[28] لكن هذا الأمر غير سليم من الناحية الوصفية. فقد أظهر الفاسي الفهري (1997) عدم صواب هذا الرأي بناء على أن توزيع الإضافة المعـــرفة ليس هو توزيع الإضافة غير المعرفة مع اسم الإشارة وياء النداء، كما يتضح ذلك من المعطيات التالية:[29]

51) أ. هذا الرجل الفاسي الفهري (1997: 37-39)
ب. *يا الرجل
52) أ. *هذا بيت الرجل
ب. بيت الرجل هذا

وعـــلاوة على هذا، فإن هناك معطيات عديدة تؤكد أن الأداة في اللغة العربية لها محتوى دلالي. ففي (53) يوجد فرق واضح بين تأويل *رئيس* في (53أ) و(53ب):

53) أ. قُتل رئيسٌ
ب. قُتل الرئيسُ

فـــالألف والـــلام نقلـــت الاســـم مـــن كونه عنصرا جديدا في عالم الخطاب إلى حال كونه معهـــودا/مألوفـــا في هذا العالم، أي نقلته من التنكير إلى التعريف، لذلك فهي مخصَّصة بالسمة [+تعـــريف].[30] ومـــن الأدلة التي تبين أن أداة التعريف لها محتوى دلالي، الفرقُ التركيبي بين ظهورها وغيابها في (54) و(55) وتأثير ذلك في لحن وسلامة الجمل الاسمية، والأسيقة الوجودية في (56). فـــقارن مثلا (54) بـــ(55) التي تضم بنية إضـــافة، وقارن كـــذلك مقبوليـــة (56أ) بـــ(56ب) و(57أ) بـــ(57ب):[31]

[28] ونجد هذا الموقف كذلك عند بورر (1994) كذلك.
[29] البنية (52أ) لاحنة في تأويل المركب لا الجملة.
[30] كمـــا هـــو معلـــوم، فـــإن *ال* في العربيـــة تدل على التعريف، بمعنى العهد، وقد لا تدل عليه. لمزيد من التفاصيل، انظر *الأشباه والنظائر* (ج. 2، ص.ص. 56 57) في أقسام *ال* المختلفة.
[31] المثال (54أ) لاحن في تأويل الجملة.

54) أ. *كلبٌ قصيرٌ
ب. *كان كلبٌ قصيرا
ج. الكلبُ قصيرٌ
د. كان الكلب قصيرا

55) . *كلبُ حراسة قصيرٌ
ب. *كان كلبُ حراسة قصيرا
ج. كلبُ الحراسة قصيرٌ
د. كان كلبُ الحَراسة قصيرا

56) أ. أظن أن هناك كلباً في الحديقة
ب. ؟أظن أن هناك الكلب في الحديقة

57) أ. هناك كلب حراسة قصير في الحديقة
ب. ؟هناك كلب الحراسة القصير في الحديقة

فالمعطيات الواردة في (54) و(55)، في تأويلها الجملي، تبين أن غياب *ال* المعرفة عن فاعل الجملة الاسمية (أو المبتدأ) يجعل الجملة لاحنة، وذلك بسبب أن فاعل هذه الجمل يجب أن يكون معرفا،[32] أو على الأقل دالا على الخصوص. وتوضح الجمل الواردة في (56) و(57) أن الأسيقة الوجودية لها حساسية للتعريف ولما يعرف بالمركبات الحدية القوية،[33] كما تُبيِّن ذلك المقبولية الدنيا للجملتين (56ب) و(57ب). فلو كانت *ال* فارغة من المعنى لما كان هناك فرق في تأويل وسلامة البنى المقدمة أعلاه. وفضلا عن هذا، فإن اعتبار الأداة مجرد سمة صرفية مجردة غير مؤولة يطرح مشكلا تقنيا يتمثل في أن السمات غير المؤولة، كالإعراب مثلا، تُمحَى وتحذف بعد فحصها،[34] وبذلك لا تؤول في مستوى التماس. وإذا صح فعلا أن الأداة سمة غير مؤولة، فإن هذا يعني أنها لن تكون منظورة في مستوى الصورة المنطقية، وهذا سيجعلنا لا نميز تأويليا بين (54أ) و(54ج). أضف إلى ذلك، فإن الزعم بأن الاسم يصعد إلى الحد لغرض معاينته وإعطائه تأويلا دلاليا لكي يتقاطع الاشتقاق، يجعل النقل أو العمليات الحاسوبية بشكل عام ترى البنية المتقاطعة في مستوى التماس، وبالضبط، في الصورة المنطقية؛ وفي هذا خرق لمحلية (locality) العمليات التركيبية، كما هي مفترضة عند كوليفر (1997) وشومسكي (1996)، والتي تقوم على أن الحوسبة لا تقودها شروط ومقتضيات التماس. وفي هذا الخرق، تشترك بورر مع لونكوباردي، وذلك من جهة أن تحليلها يقوم على أن عملية التضام التركيبية بين المتضايفين ضرورية لتمكين المركب الحدي من أن يُخصَّص بالسمة [±تعريف]، والهدف، بالطبع، هو أن يكون للمركب تأويل في الصورة المنطقية. فالعمليات التركيبية هنا أيضا ليست

[32] انظر في هذا الشأن الفاسي الفهري (1993)، وانظر كذلك الفصل الثالث من هذا البحث.

[33] الأعمال التي عالجت خصائص الأسماء الإحالية والسورية عديدة، نذكر منها كامب (1981) وهايم (1982) وإنش (1991) ودي هوب (1992) وديزين (1992)، من بين آخرين.

[34] انظر شومسكي (1995، 1996).

مبررة في خطوة معينة من الاشتقاق، بل مبررة في مستوى الاشتقاق المتقاطع، وبذلك فإنها تملك خاصية "النظر إلى الأمام"، التي تتنافى والتصور الأدنوي المحلي.

وهناك مشكل آخر يتضمنه تحليل لونكوبردي، وهو أننا بتأملنا للسمات الموجودة في (50)، نلاحظ أن تأويل المركب الحدي الإضافي وفحص السمات الإحالية داخله موزع بين التطابق الذي يختص بالسمة [±تعريف] والحد المخصص بالسمة [+أد]. والسؤال الذي يُطرح في هذا الخصوص هو معرفة كيف يتم فحص التعريف. إذا سايرنا البرنامج الأدنوي، على الأقل في صيغته المقترحة في شومسكي (1992)، فإن التعريف سيكون سمة صرفية مسقطة من المعجم ومرتبطة بالرأس المعجمي الذي يفحصها في التركيب في المقولة الوظيفية الملائمة والحاملة لنفس السمة، إلا أن التحليل المقترح في (48) لا يجعل صعود الرأس المعجمي إلى رأس التطابق لغرض فحص التعريف ولكن لخلق مجال يتم فيه التطابق بين المخصص والرأس، وعبر هذه العلاقة يتوارث المتضايفين التعريف ويأخذ فيها المضاف إليه إعراب الجر. إن هذا التحليل يفضي إلى انعدام السبيل لفحص سمة التعريف الموجودة في الرأس المعجمي، لأن الموقع الوحيد الممكن لفحص هذه السمة بعد التطابق هو الحد، لكن هذا الموقع غير وارد لأنه مخصص بسمة أخرى هي [+أد]، التي تختلف عن السمة [±تعريف]. وسيؤدي هذا الأمر إلى استمرار الاشتقاق إلى غاية البنية المنطقية بسمة مؤولة غير مفحوصة. وعدم فحص السمات بشكل عام ينهي الاشتقاق. فإذا لم يكن صعود الاسم إلى التطابق لفحص التعريف، فما مبرره؟ يبدو من التمثيل المقدم في (48) أن المبرر إعرابي، وهو إسناد الجر إلى المضاف إليه. غير أن هذا المبرر كذلك لا يخلو من مشاكل. فبتركنا جانبا الحجة النظرية المتعلقة بأن وجود التطابق غير مبرر بقيود الخرج العارية الموضوعة في وجيهتي الصوت والمعنى،[35] فإن دور التطابق في إسناد الإعراب، في نظرية المبادئ والوسائط وكذلك في الصيغة الأولى من البرنامج الأدنوي (شومسكي 1992)، هو دور الوسيط فقط، بمعنى أنه لا يملك قدرة ذاتية على إسناد الإعراب. فالرفع يُسنَد في تطابق الفاعل بواسطة الزمن، والنصب يُسنَد في تطابق المفعول بواسطة الفعل. فينبغي دائما أن توجد مقولة مسندة للإعراب لكي يسند التطابق الإعراب. ومن ثمة، فإن التطابق لا يمكنه أن يسند إعراب الجر في (48) حتى بعد صعود الاسم إليه، لأن الأسماء لا تسند الإعراب. وخلاصة القول، إن إعراب الجر في تحليل لونكوبردي يساوي مقولة منصهرة تضم التطابق والاسم (أي، جر= تط+س)، وهي مقولة اسمية لا يمكنها إسناد الإعراب. فالدور الوحيد الذي يفضل للتطابق هو أنه يقدم المجال لتوارث التعريف أو التطابق، وهذا أمر يمكن الحصول عليه في إسقاط الحد في إطار بنية متعددة المخصصات، بحيث تسمح بالفحص المتعدد للسمات، وهو ما نقدمه في الفقرة الموالية، إلى جانب مناقشة نظرية تسويغ الإعراب، كما يقترحها لونكوبردي.

[35] انظر الفصل الثاني من هذا البحث.

لقد قدمنا في هذه الفقرة جملة من التصورات عن البنية الداخلية للإضافة تُبيِّن منها أن جميعَها يتفق في جل الخصائص الواردة في (7)، منها توارث التعريف وإعراب الجر، وغيرهما، لكنها تختلف في التطبيق التقني والنظري لرصد وتفسير هذه الخصائص. وبغض النظر عن نوع المقاربة التي يقترحها كل تصور، سواء أكانت تركيبية أم معجمية أم غيرها، نلاحظ أنه يمكن إرجاع التحاليل التي رأيناها إلى تحليلين: تحليل يرى أن بنية الإضافة تنشأ وتتحدد وفاقا للسياق التركيبي الملائم، ويلعب مخصص الحد دورا أساسيا في فحص الإعراب والتعريف، كما هو مقترح في الفاسي الفهري (1993)، وآخر يرى أن بنية الإضافة محددة سلفا بعدد من الخصائص التركيبية الثابتة التي تُسقَط في بنية تركيبية لا يلعب فيها مخصص الحد أي دور، كما هو مقترح عند بورر (1994) وسيلوني (1994) ولونكوبردي (1997). وفي الفقرة الموالية، نبين، عكس هذا التحليل الأخير، أن الحد ومخصصه يلعبان الدور الأساسي في اشتقاق خصائص بنية الإضافة، وأن هذه الخصائص غير قارة وليست لها بنية تركيبية محددة سلفا بل تبنى محليا.

2.1.2 التحليل الأدنوي المحلي

نقدم في هذه الفقرة تحليلا أدنويا محليا لبنية الإضافة المحضة نحاول من خلاله تجاوز المشاكل النظرية والوصفية المثارة أعلاه، راصدين من خلاله خصائص الإضافة الإحالية وفحص إعراب الجر. وسنبين أن هذه الخصائص لا يلعب التطابق أي دور في رصدها من الناحية الوصفية وأن مجال فحص السمات الإعرابية والإحالية هو الحد، كما هو مقترح في الفاسي الفهري (1987، 1993 و1997). ونوضح، تبعا للفاسي الفهري (1997)، أن بنية الإضافة، من الناحية الإحالية، لا تقتضي بالضرورة توارثا في السمة [±تعريف]، وذلك خلافا لجل التحاليل التي ناقشناها، وأن هذه البنية تتضمن مركبا حديا مكررا يلعب فيه المخصص دورا هاما في اشتقاق خصائص بنية الإضافة. وسنبرهن كذلك على أن العلاقة الأساسية في بنية الإضافة هي العلاقة الإعرابية التي يحددها الحد والحرف، أما العلاقة المحورية بين المتضايفين فمشتقة من علاقة الإسناد التي تجمع الرأس بفضلته.

1.2.1.2 الإحَالة

لقد رأينا في السابق أن جل الباحثين الذين اهتموا ببنية الإضافة في اللغات السامية يتفقون على أن المضاف يرث خصائص المضاف إليه.[36] غير أن الفاسي الفهري (1997) لاحظ أن بنيات الإضافة لا تتطلب بالضرورة أن تكون معرّفة حتى في حالة كون المضاف إليه

[36] انظر بورر (1994) وسيلوني (1994) ولونكوبردي (1997) في الفقرات السابقة، وانظر كذلك آراء النحاة في هذا الشأن في الفقرة الثانية.

معرّفا.[37] الحجة على هذا، تكمن في أن الإضافة غير الموصوفة التي تقع في موقع المحمول في مثل (58أ) لا تقتضي دائما الأحادية أو الفردية (uniqueness/individuality)، كما في (58ب) حيث تقبل البنية التعدد أو التكرار بالعطف خلافا لما هو موجود في (59) و(60):

58) أ. هذا أخي — الفاسي الفهري (1997: 9)
ب. هذا أخي وهذا (أيضا) أخي
59) أ. هذا أخي الكبير
ب. #هذا أخي الكبير وهذا أيضا أخي الكبير
60) أ. هذا هو أخي
ب. #هذا هو أخي وهذا أيضا هو أخي

فالفرق القائم بين (58) و(59)-(60) يكمن في أن المثالين الأخيرين يقتضيان وجود أخ واحد معهود، لذلك لم يصح ورودهما في بنية عطف تفيد تعدد المعطوف، في حين أن (58) تقتضي وجود أكثر من أخ لذلك صح ورودها في بنية عطف تفيد تعدد المعطوف، وهذا يوضح أن الإضافة في (58) لا تدل على الفردية. فرغم أن المضاف إليه في (58) ضمير، والضمير معرفة، فإن المضاف لم يرث التعريف الدال على الفردية. وتقدم إضافة الأسوار حجة أخرى على أن الإضافة لا تقتضي دائما توارث السمات الإحالية، كما تبين ذلك المعطيات الواردة (61):

61) أ. كلُّ رجلٍ
ب. *كلُّ الرّجل
ج. كلُّ الرجالِ
د. *كلُّ رجالٍ
ه. بعضُ الرجالِ
و. *بعضُ رجالٍ

فلا السور الكلي كل ولا السور الوجودي بعض في (61) يرث التنكير أو التعريف من المضاف إليه، بل على العكس من ذلك، توضح البنيات اللاحنة في (61ب،ج،ه) مقارنة بالبنيات السليمة أن السور/المضاف هو الذي يضع القيود على مجال إحالة المضاف إليه. فهذه المعطيات تؤكد أن سمات المضاف إليه الإحالية لا تُحدِّد دائما إحالة بنية الإضافة بأكملها، وتؤكد أيضا أن هذه الإحالة ليست معزولة عن السياق التركيبي وعن الطبيعة المقولية للرأس/المضاف، خلافا

[37] يشير كذلك بعض النحاة القدماء إلى أن الإضافة قد تفقد خاصية التعريف وهذا يعزز عمل رأسها الذي يصبح مشابها للفعل بحكم الاشتراك في خاصية التنكير. يقول ابن يعيش (ج. 6، ص. 39) في هذا المقام: "... لأن الإضافة وإن كانت من خصائص الأسماء وبابها التعريف والتخصيص وذلك مما لا يكون في الأفعال إلا أن الإضافة قد تقع منفصلة فلا تفيد التعريف على حد وقوعها في اسم الفاعل. فلما كان التعريف قد يتخلف عن الإضافة لم تكن الإضافة منافية لمعنى الفعل من كل وجه إذ قد توجد غير معرفة."

لما هو شائع في الأدبيات التي اهتمت ببنية الإضافة. وهناك معطيات أخرى تبرز أن إحالة بنية الإضافة تتأثر بالسياق التركيبي الذي يرد فيه المتضايفين، وتتأثر كذلك بنية المضاف الصرفية من حيث الإفراد والتثنية والجمع.

لنبدأ أولا بتأويل بنية الإضافة مع بعض المحمولات. فلقد أصبح شائعا، منذ عمل كارلسن (1977) Carlson وكراتزر (1989) Kratzer وديزين (1992) Diesing، أن المركبات الاسمية تختلف إحالتها من حيث العموم (generic) والوجود (existential) باختلاف نوع المحمول الذي توارده. ويقسم كارلسن هذه المحمولات إلى نوعين:[38] *محمولات المستوى المرحلي* (stage-level predicates) و*محمولات المستوى الفردي* (individual-level predicates). تعبر الأولى عن الحالات المؤقتة، مثل موجود، *ممدود على الأرض*، وعن الأنشطة الدالة على الانتقال، مثل حطّم؛ وتعبر الثانية عن الحالات القارة، مثل ذكي، *له أربعة أرجل*، إلخ. لنتأمل سلوك بنيات الإضافة مع هذا النوع من المحمولات:[39]

62) أ. طلبة الجامعة أذكياء

ب. طلبة الجامعة يتكلمون لغات عديدة

63) أ. طلبة الجامعة حطموا المقاعد

ب. طلبة الجامعة حاضرون هذا المساء

فإذا قارنا الجملتين الموجودتين في (62) بالموجودتين في (63)، نجد أن الأوليين تدلان على أن *طلبة الجامعة*، بشكل عام، يملكون خاصية معينة، في حين أن الثانيتين تدلان على وجود عنصر، هو *طلبة الجامعة*، وقام هذا العنصر بحدث معين. وبناء على هذا، تأخذ الجمل أعلاه التمثيلات المنطقية الواردة في (64) و(65)، تباعا:[40]

64) أ. عمم [حيث س هي طلبة الجامعة] س أذكياء

ب. عمم [حيث س هي طلبة الجامعة] س يتكلمون لغات عديدة

65) أ. $\exists$س س هي طلبة الجامعة $\wedge$ س حطموا المقاعد

ب. $\exists$س س هي طلبة الجامعة $\wedge$ س حاضرون هذا المساء

[38] يورد كارلسن هذا التقسيم أساسا لرصد سلوك المركبات الاسمية الدالة على الجمع والعارية من الأداة مثل *Brussels sprouts* (كُرُنْب صغير) التنكير أو الخصوص، وسنرى أن المركبات الاسمية المعرفة في العربية تتأثر كذلك بهذه الأسيقة التركيبية.

[39] يبدو أن تأويل المركب الحدي *طلبة الجامعة* يتأثر كذلك بالتأويل الجهي للمحمول، كما في (60ب)، بحيث إذا أخذ الفعل صيغة الماضي، فإن التأويل سيختلف (انظر شميت (1997) Schmitt فيما يخص التأويل الجهي للمركبات الاسمية).

[40] نستعمل هنا تمثيلا منطقيا من النوع الذي نجده عند ديزين (1992). ونشير عمم في (64) إلى السور أو العامل المنطقي (operator) الدال على العموم والذي يربط المركب الحدي المكون من المضاف والمضاف إليه.

فوفاقاً للتحاليل المتداولة لبنية الإضافة، فإن المضاف في (62) يرث التعريف من المضاف إليه، وبالتالي، تصبح البنية كلها دالة على التعريف، بمعنى أنها تملك إحالة منفردة ومألوفة،[41] لكن ما يتبين من خلال (64) هو أن المركب الحدي *طلبة الجامعة* يحمل تأويل العموم بحيث إن ماصدقه هو مجموع طبقة *الطلبة* وليس أفرادا معينين داخل الطبقة.[42] وهذا التأويل يختلف عن الذي نجده في (63)، كما يتضح ذلك من (65) حيث يحمل المركب الحدي دلالة الوجود. ويمكن أن يتغير التأويل الموجود في (65) بمجرد دخول عناصر جديدة إلى البنية مثل ما نجد في (66):

66) طلبة الجامعة دائما حاضرون (في الساحة السياسية)

فالظرف *دائما* في (66) يلعب دور السور الرابط للمركب الحدي، فيُغلّب بذلك قراءة العموم.

ويلعب كذلك الموقع التركيبي الذي ترد فيه بنية الإضافة دورا في تكييف تأويل هذه البنية، كما يتمثل ذلك في (67):

67) الناس يتكلمون مع طلبة الجامعة

ففي (67)، تفقد بنية الإضافة تأويل العموم. فالجملة لا تعني أن هناك خاصية عامة تملكها س، حيث س هي طلبة الجامعة، بل إنها تعني أنه توجد س، حيث س هي طلبة الجامعة، والناس يتكلمون مع س. فهذا يوضح أن بنية الإضافة ليست لها مناعة ضد تغير السياق التركيبي وتأثيره في تأويلها.

من العناصر المؤثرة في تأويل بنية الإضافة المضافُ. فجميع الأبحاث التي عالجت هذا الضرب من البنيات اعتبرت أن المضاف إليه وحده الذي له دور في التأويل الإحالي للبنية، فمتى كان المضاف مُعرَّفا كانت البنية بأكملها مُعرفة ومتى كان مُنكَّرا كانت البنية بأكملها منكرة، غير أن هناك من المؤشرات ما يدل على أن للمضاف دورا في التأويل الإحالي لبنية الإضافة. من هذه المؤشرات أن اختلاف بنية المضاف الصرفية من حيث العدد: الجمع والتثنية والإفراد، يجعل التأويل مختلفا. فلنقارن، مثلا، (68) بـ(62أ):

68) طالبا الجامعة ذكيان

---

[41] نستعمل هنا الألفة بالمعنى الذي نجده عند هايم (1982)، وإبتش (1991).

[42] نشير هنا إلى أن التأويلين الموجودين في (64) هما الغالبان أو المفضلان، لكن في سياق معين ملائم يمكن تأويل الإضافة في (64ب) تأويلا وجوديا، غير أن هذا لا يقلل من قيمة الحجة، لأن ما يهمنا هو أن ورود تأويل العموم في السياق التركيبي الموجود في (64) يؤثر في إحالة المركب الحدي.

الفرق بين هذه الجملة وتلك الموجودة في (62أ) يكمن فقط في أن المضاف انتقل من الجمع إلى التثنية، لكن نتيجة هذا التغيير هي أن تأويل بنية الإضافة برمّتها تغير من الدلالة على العموم إلى الدلالة على الوحود، وبذلك تأخذ (68) التمثيل المنطقي الموجود في (69):

69) E2 س هو طالبا الجامعة ∧ س ذكيان

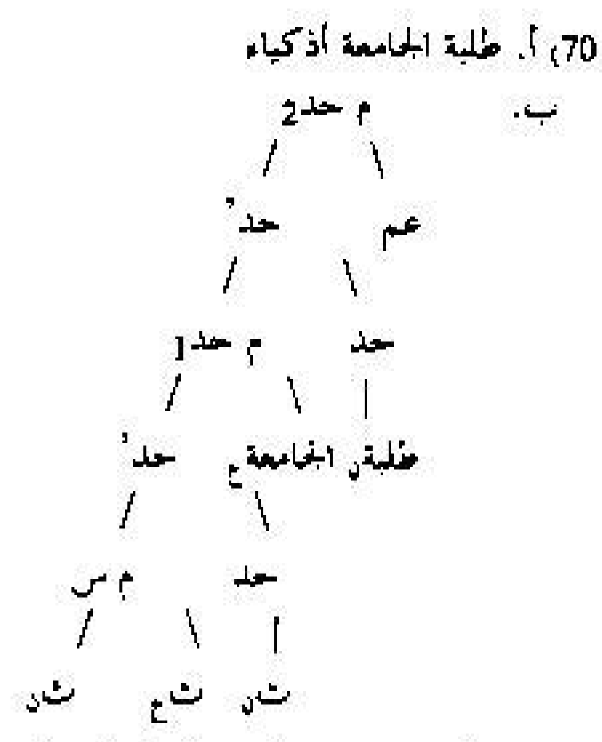
لقد حصل فقدانُ تأويل العموم ببنيةَ الإضافة تكتسب التعريفَ، فأصبحت بذلك مألوفة وذات إحالة منفردة، أي أنه من بين مجموع طلبة الجامعة هناك طالبان محددان يملكان خاصية الذكاء. فمن خلال (68)، يبدو واضحا أن المضاف، وليس المضاف إليه وحده، له دور في تحديد تأويل بنية الإضافة الإحالي، كما تجلى ذلك حين تغيرت بنية المضاف العددية. وبناء على هذا، فإن خصائص المضاف إليه وحدها لا تحدد دائما تأويل بنية الإضافة بكاملها.

نحتاج الآن إلى أن نعرف ما هي البنية التركيبية للإضافة في الحالة التي لا يتم فيها التوارث الإحالي. لقد اقترح الفاسي الفهري (1997) لرصد هذه الحالة، وبالتدقيق، لرصد البنية الموجودة في (58)، أن الحد إسقاط للجر فقط، وبالتالي لا يوجد إسقاط لحد آخر يحمل سمة [±تعريف]،[43] لأن المركب الاسمي يسلك سلوك المحمول، وبذلك فهو ليس في موقع الموضوع. وبناء على هذا، فليس هناك مجال تركيبي لتحقق التوارث الإحالي. ويرصد هذا التحليل البنيات المماثلة لـ(58). لكن كيف نرصد باقي البنيات التي تحتل فيها الإضافة موقعا موضوعا ولا يتم فيها توارث السمة [±تعريف]، كما في (62)؟ في التحليل الذي نقدمه مفصلا في الفقرة الموالية في (73)، يصعد المضاف إليه إلى مخصصي حد1 لفحص شيئين، الإعراب والسمة [±تعريف]. وهذه السمة الأخيرة خارجية بالنسبة للاسم المضاف إليه، لأنها مرتبطة بإحالة بنية الإضافة، أما سمته الإحالية الخاصة به فيفحصها داخل إسقاط المركب الحدي الذي يعلوه لا الذي يعلو بنية الإضافة. بتعبير آخر، المضاف إليه يحيل في استقلال عن المضاف. من هنا، فالسمة [±تعريف] التي يصعد المضاف إليه لفحصها في مخصص حد1 داخل المركب الحدي الذي يعلو المتضايفين، سمة اختيارية تسند إليه أثناء تكوين التعداد. وبما أنها كذلك، يمكن أن لا تُسنَد إليه، وفي هذه الحالة يكون صعوده لفحص الإعراب فقط، لكن حد1 يحتفظ بالسمة الإحالية المرتبطة بالرأس، الذي يصعد لفحصها. ونعتقد أن هذا ما يحدث في الحالات التي لا يتم فيها توارث الخصائص الإحالية. ففي الجملة (62)، مثلا، المعادة هنا في (70أ)، يصعد المضاف إليه إلى مخصص حد1 لفحص إعراب الجر دون السمة [±تعريف]، التي لا تسند إليه في التعداد، ويصعد المضاف إلى رأس حد1 لفحص سمته الملائمة [-تعريف]، وبعد صعود المضاف إلى رأس حد2 يقع التطابق بينه وبين العامل المنطقي الدال على العموم، والذي نفترض أنه يوجد في مخصص حد2، كما يبين ذلك التمثيل الوارد في (70ب):

[43] يتبنى تحليل الفاسي الفهري (1997) للإضافة على وجود إسقاط مكرر للحد، الأول (أو الأسفل) يحمل السمة [±تعريف]، والثاني يحمل إعراب الجر.

70) أ. طلبة الجامعة أذكياء

ب.



يبرز التحليل المقدم في هذه الفقرة أن التطابق أو توارث التعريف بين المتضايفين ليس خاصية ضرورية لبنية الإضافة. إن الخاصية الأساسية هي الجر. ويمكننا أن نرصد تواحد التعريف والجر في بنية الإضافة من خلال التعميم الوصفي الآتي:

71) أ. التطابق في التعريف يواكبه دائما ظهور الجر،

ب. وظهور الجر لا يواكبه بالضرورة التطابق في التعريف

يرصد الجزء (71أ) البنى المماثلة لـ(70)، ويرصد الجزء (71ب) البنى المماثلة لـ(58). ويبين التعميم (71) أن الإضافة لا تقتضي تسويغا متبادلا بين إعراب الجر والتطابق في التعريف. إن مسوغ الجر هو الحرف، كما سنرى في الفقرة 3.2.1.2.

2.2.1.2 الصعود إلى الحد في العربية

لنتفحص بنية الإضافة التركيبية من خلال المثال (1)، المعاد هنا في (72):

72) كتاب الشعر

نفترض وفاقا للفاسي الفهري (1997) أن بنية الإضافة تضم إسقاطين للحد، لكننا سنقدم تنظيما مختلفا لسمات هذين الإسقاطين. فلاشتقاق البنية (72) نحتاج إلى عمليتين: ضم (Merge) وانقل/اجذب (Attract).[44] وبناء على أن الضم عملية ثنائية،[45] فإن المضاف إليه يُضم إلى المضاف في (73)، وبعد ذلك يصعد المضاف، رأس البنية، إلى رأس المركب

[44] عملية الجذب، كما رأينا في الفصلين الأول والثالث، يمكن اشتقاقها من العملية طابق.

[45] يلزم عن هذا أن البنيات الأحادية أو غير المفرعة، مثل (أ)، غير ممكنة:

الحدي الأول ليفحص السمة [±تعريف] وإعراب الجر، ثم يصعد المضاف إليه إلى مخصص هذا الحد ليفحص سمتيه، الإعرابية والإحالية، عبر العلاقة الشجرية تطابق مخصص-رأس. وتنتج الرتبة الموجودة في (72) بعد صعود المضاف إلى رأس المركب الحدي الأعلى، كما هو مبيَّن في (73):

73) [م حد2 [حد' كتابع [م حد1 الشعرغ [حد' ثع [م س ثغ [س' ثع]]]]]

تطرح هذه البنية مجموعة من الأسئلة، منها: ما الذي يجعل عملية الضم تشمل في بداية الاشتقاق المضاف والمضاف إليه لا المضاف وعنصرا آخر يوجد في التعداد الذي ينطلق منه الاشتقاق.[46] بمعنى آخر، ما الذي يمنع المضاف إليه من أن يُضَمّ في مرحلة متأخرة من الاشتقاق؟ وما الذي يبرر صعود المضاف والمضاف إليه في التركيب الظاهر علما أن الجذب في الصورة المنطقية أقصد من الجذب قبل التهجية، لا بسبب مبدأ الإرجاء ولكن بسبب أن الجذب ينطبق على السمة دون المكون الحامل لها؟ وما الذي يبرر وجود إسقاطين مستقلين للحد إلى جانب بنية متعددة المخصصات؟ فبالنسبة للسؤال الثاني، هناك من المعطيات ما يُبْرِز صعود المضاف إليه والمضاف قبل التهجية، وتتمثل هذه المعطيات في توزيع الصفات داخل المركب الحدي. فعلى افتراض أن الصفة في (74) ملحقة إلى يمين الإسقاط المعجمي،[47] كما في (75أ)، أو مولدة في مخصص مقولة وظيفية تعلو الإسقاط المعجمي،[48] كما في (75ب)، فإن الرتبة الموجودة في (74) تدل على أن طرفي الإضافة انتقلا إلى موقع قبل الصفة:

74) كتاب الشعر الضخم

75) أ. ... [م س الضخم [م س كتاب الشعر]]

ب. ... [م وظ الضخم[وظ' وظ [م س كتاب الشعر]]]

أ) م س
|
س'
|
كتاب

[46] هذا التحليل محايد فيما يخص مسألة وجود أو عدم وجود التعداد، لأن ذلك ليس له تأثير مباشر في التحليل. انظر كولينز (1997)، بالنسبة للاستدلال على إمكان الاستغناء عن التعداد داخل البرنامج الأدنوي. انظر كذلك شومسكي (1998).

[47] ينبني هذا الافتراض على عمل كين (1994) الذي بين فيه أن جميع العمليات التركيبية تتم إلى يمين البنى الشجرية، حسب اتجاه الخط العربي.

[48] لقد دافع عن هذا الطرح الفاسي الفهري (1997). انظر كذلك شميت (1996) التي بينت أن هناك نوعين من الصفات داخل المركب الحدي، صفات ملحقة بالإسقاط المعجمي، وصفات لها إسقاط مستقل داخل المركب الحدي.

ويتضح من موقع الصفة في (75) أنها تعلو المضاف والمضاف إليه وليس المضاف وحده. ومبرر هذا الموقع تأويلي، فحيز الصفة يشمل المتضايفين معا، فالضخم هو *كتاب الشعر* وليس مطلق *الكتاب*.[49] وهذا يوضح جزئيا السبب في ضم المضاف إليه إلى المضاف قبل أي عنصر آخر. لكن مع ذلك، لنفترض أن المضاف إليه يدخل إلى الاشتقاق لاحقا عبر ضمه إلى مخصص المركب الحدي الأول. بالطبع، لن تكون هذه العملية عملية ضم اعتيادية، بالمفهوم الذي نجده عند كولينز (1997)؛ أي أن العملية لن تكون مبررة بواسطة قيد الاندماج (integration condition)، بل ستكون مبررة بواسطة فحص السمة المسقطة في مكان المخصص، ولتكن هذه السمة هي الإعراب أو التعريف.[50] لكن هذا غير ممكن لشيئين: أولا، لأن هاته العملية ستجعل الفرق بين الضم والجذب غير قائم، وبذلك ستكون إحدى العمليتين نافلة، وهذا يسير عكس الافتراضات الأدنوية المبنية على الاقتصاد والمتبناة في شومسكي (1995)؛[51] ثانيا، لأننا حتى لو افترضنا أن الضم بواسطة الفحص ممكن تبعا لشومسكي (1995)، فإن الأمر مقصور في هذا النظام على غير الموضوعات (**non-arguments**) فقط،[52] أو على العناصر غير المحورية، والحال أن المضاف إليه موضوع محوري في البنية الموجودة في (73). وبناء على هذا، فإن مكان ضم المضاف إليه في بنية الإضافة يكون إلى المقولة الجذر، أي إلى المضاف.

وهناك دليل آخر على أن المضاف، رأس الإضافة، ينتقل في التركيب الظاهر، ويتعلق بالحالة التي يكون فيها المضاف إليه ضميرا متصلا، كما في (76):

76) كتابي

فعلى افتراض أن المتصلات في مواقعها المحورية إسقاطاتٌ كبرى، وتنتقل لتُلحق بمقولة وظيفية ملائمة، كما بيّن ذلك كين (1991، 1994)،[53] فإن الضمير المتصل -ي في (76) يوجد في غير موقعه الأصلي، وعليه، فهو ملحق بمقولة وظيفية، نفترض أنها الحد. فوجود

[49] هناك سبل أخرى لاشتقاق البنية ورصد حيز الصفة داخلها، لكن ذلك سيؤدي إلى خلق خطوات تركيبية إضافية يمكن الاستغناء عنها في التحليل المقدم في (73) و(75) داخل النص.

[50] يعرف كولينز قيد الاندماج (1997: 66) كالآتي:

قيد الاندماج

كل مقولة (باستثناء الجذر (root)) يجب أن تحتويها مقولة أخرى.

يطرح هذا القيد جملة قضايا، منها أنه لا يبرر استثناء المقولة الجذر من القيد. ولعدم ورود هذا النقاش في هذا الموضع، فإننا لن نفصل القول فيه.

[51] انظر شومسكي (1995) وكولينز (1997) في الفرق بين الضم والجذب.

[52] من النتائج التي ستترتب عن تعميم الفحص بواسطة الضم هو إمكان الاستغناء كليا عن نقل الموضوعات (A-movement).

[53] انظر كذلك شومسكي (1995).

المضاف كتاب في (76) قبل الضمير يدل إذن على أنه منقول/مجذوب كذلك وأنه في غير موقعه الأصلي.

1.2.2.1.2 الحد المكرر وتعدد المخصصات

نعد الآن إلى مسألة المركب الحدي المُكرَّر. ينبني وجود إسقاطين للمركب الحدي على افتراض عام هو أن المقولات التركيبية تملك خاصية التكرارية،[54] لكن على أي أساس؟ بمعنى آخر، لماذا نلجأ إلى بنية مثل (68أ) بدل بنية متعددة المخصصات تسمح بالفحص المتعدد للسمات، كما رأينا ذلك في الفصل الأول على طريقة أورا (1994) وشومسكي (1995) في (77ب):[55]

77) أ. [م مر [مر ص [م مر [مر ص

ب. [م مر [مر [مر ص

يبدو أن اختيار إحدى البنيتين مسألة تجريبية وليست نظرية. ومن الناحية التجريبية، هناك ما يبرر تساكن البنيتين معا في تركيب اللغات. ففي جملة مثل (78)، نحتاج إلى بنية مثل (77) حيث يولد المصدري الاستفهامي أ في رأس المصدري الأعلى ويولد مصدري الشرط إنْ في رأس المصدري الأسفل:[56]

78) أإنْ قبلتِ العرض، تقبله؟

فمن خلال (78)، يتضح أن اختلاف سمات الرأس هو الذي يفرض توليد إسقاطات مستقلة، فلا يمكن لنفس الرأس المعجمي أن يفحص سمات غير متوافقة كالشرط والاستفهام (والشرط يختلف عن الاستفهام)،[57] خاصة وأن هذه السمات مؤولة، بحكم أنها تحدد المحتوى القضوي للجملة؛ وبمقتضى هذه الخاصية (أي، [+مؤول])، فإنه حتى لو امَّحت إحدى السمتين بعد فحصها، فإنها لن تحذف، ومن ثمة ستبقى منظورة في التأويل المنطقي، وسيلزم عن هذا الأمر أن البنية ستسقط في الصورة المنطقية لأحد السببين: لأن الرأس المعجمي مخصص إما بسمة الشرط وإما بالاستفهام، وبمقتضى ذلك لا يمكنه أن يَفحص سوى سمة واحدة وستبقى الأخرى دون فحص، أو لأن الرأس المعجمي مخصص بالسمتين معا، وعندما

[54] انظر الرحالي (1996) فيما يخص تبني هذا الافتراض بالنسبة للمركبات المصدرية في اللغة العربية.

[55] تحيل ص في (77) على أي مقولة تركيبية.

[56] ينبني هذا على تأويل أن أداة الشرط لها حيز واسع يشمل جملة الشرط وجواب الشرط.

[57] عندما نقول الرأس المعجمي في هذا السياق، فإننا نقصد به كذلك الرأس الوظيفي الذي يوافقه في عملية الفحص. وبناء على أن موقع المصدري هو الذي يحدد المحتوى القضوي للجملة، فإن هذا الموقع لا يمكن أن يضم معنيين غير متوافقين؛ فلا يمكن أن تؤول القضية في نفس الموقع تأويلين غير متوافقين. وهذا الأمر يبين أن البنية الممثلة لـ(78) ينبغي أن تضم إسقاطين مستقلين للمصدري، ويتم في كل واحد منهما تأويل الجملة التأويل الملائم.

سيصعد إلى الرأس الوظيفي الملائم لفحص إحدى السمتين سيقع انعدام التوافق مع السمة الأخرى وسنحصل على وضع عدم توافق فحص السمات (mismatch of feature checking)، وهو وضع يُوقف الاشتقاق بموجب القيد الذي يصوغه شومسكي (1995: 309) كالآتي:

79) عدم توافق السمات يلغي الاشتقاق

3.2.1.2 إعراب الجر: الحد والحرف والاسم

نعد الآن إلى البنية (73) لتحديد ما هي السمة الموجودة في المركب الحدي الأعلى والمختلفة عن السمة الموجودة في المركب الحدي الأسفل. نفترض أن سمة المركب الحدي الأعلى هي سمته الإعرابية التي يفحصها في مجال فحص خارج المركب الحدي.[58] وهذا الإسقاط مبرر بموجب مصفاة الإعراب التي تستوجب أن يكون لكل اسم إعراب. إنه، بصيغة أخرى، التعبير المقولي عن هاته المصفاة. ففي الجملة (80)، سمة الحد الأعلى هي الرفع، التي يصعد رأس المركب لفحصها، وهي سمة توافق سمة الرفع التي يحملها رأس إسقاط الزمن في الجملة. ونفترض أن سمة الإعراب، مثل سمة [±تعريف]، يصعد الاسم في التركيب الظاهر لفحصها في مثل (81)، كما سبق أن بينا ذلك:

80) تمزق كتاب الشعر

81) تمزق الكتاب

ففي (81)، تُفحص سمة [±تعريف] في الحد بواسطة *ال* لا بواسطة الاسم، غير أن هذا لا يمنع الاسم من الصعود داخل إسقاطه الحدي إلى الحد قبل التهجية لفحص إعراب الرفع الذي يحمله.[59] ونفس الشيء يحدث لـكتاب في (80)، الذي يصعد إلى الحد الأعلى لفحص إعراب

[58] انظر الفاسي الفهري (1997)، والمراجع المذكورة هناك، فيما يخص وجود إسقاط حدي خاص بالإعراب. لكن ما يميز التحليل المقدم هنا من تحليل الفاسي الفهري هو أن هذا الإسقاط مستقل عن الإضافة وعن إعراب الجر داخلها، إنه يعكس سمة صرفية عامة في الأسماء وهي أنها تحتاج إلى إعراب مثلما تحتاج إلى تأويل إحالي.

[59] لا يتم صعود الاسم إلى الحد الأول، حيث توجد *ال*، لغرض الإلصاق ولكن لغرض الفحص على افتراض أن هناك سمة لاصقة (affix feature) تنتقيها *ال* في المعجم وتُسقَط في التعداد، وهي سمة اختيارية بالنسبة للاسم الذي يصعد لفحصها في التركيب في موقع ملحق بالأداة. الشرط الوحيد الذي ينبغي أن تستجيب له هذه السمة، باعتبارها اختيارية، هو أن تحترم قيد التأثير في المخرج (انظر الفصل الثاني). وهذا التحليل الذي يستند إلى مفهوم الانتقاء يمكنه أن يغنينا عن مفهوم السمة القوية باعتبارها سببا في النقل الظاهر، وقد يغنينا كذلك عن اقتراح بولوك (1997، Pollock) الذي يقضي بالتمييز بين الاشتقاقات التي تعد دمجا (incorporation) "حقيقيا" لرأس في رأس وتحترم مبدأ المرآة، والتي يمكن أن يعد المركب الحدي الموجود في (81) مثالا لها، والاشتقاقات التي هي مجرد عمليات فحص. وإذا سلمنا بصحة هذا التقسيم الذي يقدمه بولوك، فإن صعود الاسم في (81) للالتحاق بـال سيكون من نمط الدمج، وبالتالي ننتظر أن يحترم مبدأ

الرفع. والرفع هنا إعراب مستقل عن إعراب الإضافة الذي هو إعراب داخلي. إن خصائص الإضافة الإحالية والإعرابية تنحصر في إسقاط المركب الحدي الأسفل في (73). ففي هذه البنية، يصعد المضاف إلى حد1 لفحص سمة التعريف ثم يندمج في الحرف المجرد الموجود في هذا الموقع. ويصعد المضاف إليه إلى المخصص الأول في حد1 لفحص سمة إعراب الجر وإلى المخصص الثاني، في حد1 كذلك، لفحص سمة التعريف.[60] وهناك مبرران للفصل بين حد1 وحد2 وعدم الاقتصار على إسقاط واحد للحد. الأول عام، ويتمثل في أنه لا يمكن للرأس الواحد أن يحمل سمتين متعارضتين أو غير متوافقتين:[61] الرفع والجر، كما في (80)،[62] بشكل

المرآة، إلا أنه بالنظر إلى نظرية كين (1994)، التي تفترض أن العمليات التركيبية تكون دائما إلى اليمين، فإن الاشتقاق في (81) سينتج البنية التالية: كتابال، وهي بنية تخرق مبدأ المرآة. غير أننا إذا سلمنا بأن التركيب عمليات مجردة، وأن المقولات الوظيفية إسقاط لسمات مجردة لا لمواصق معجمية، فإن هذا المشكل لن يطرح ولن يكون التمييز الذي يقيمه بولوك ضروريا من الناحية النظرية، فضلا عن أن الترتيب الزمني للرؤوس، كما يطرحه مبدأ المرآة، ليس بالضرورة أن يكون من اختصاص التركيب. فقد بيّن شومسكي (1995) أن نقل الرؤوس يمكنه أن يخرق مسلمة التوافق الخطي (Linear Correspondence Axiom) نظرا للطبيعة الخاصة للصرف. وباعتبار أن مسلمة التوافق الخطي تعد مبدأ من مبادئ المكون الصواتي، فإن قواعد التهجية الخاصة بالصُّرافة الصُّرفية ستقوم بتعديل هذه البنى الإلحاقية (إلحاق رأس إلى رأس). وتوجد هذه القواعد في المكون الصُّرافي الذي يتوسط التركيب والصِّواتة، بحكم أن هناك بعض المظاهر الصرافية التي لا يهمها لا التركيب ولا الصواتة.

[60] الملاحظ هنا أنه تم المزج بين البنيتين الموجودتين في (77). والسؤال الذي يطرح في هذا الصدد هو لماذا نلجأ في إسقاط الحد1 إلى بنية متعددة المخصصات عوض بنية تكرارية، ونحصل في هذه الحالة على م حد1 وم حد2 وم حد3؟ الجواب عن هذا يمكن أن يكون بتبني الافتراض الفارغ الذي يكمن في أنه في حالة عدم وجود مبرر لبنية تكرارية يمكن اللجوء إلى بنية متعددة المخصصات، خاصة أن السمات التي ستفحص في المخصصات المختلفة ترتبط بنفس الوحدة، أي بالمضاف إليه، كما أنها مرتبطة بنفس الرأس لا برأسين مختلفين، وبنية مثل (77ب) تسمح بالفحص المتعدد للسمات.

[61] في إطار فرضية الفحص المتعدد للسمات، تبدو الصياغة الموضوعة على فحص السمات في (79) غير كافية من الناحية الوصفية، لذلك أستعمل "التوافق"، في هذا المستوى من التحليل، بمعنى موسع، وأقصد به شيئين. الأول هو الذي نجده عند شومسكي في الصياغة (79)، والذي يشترط أن السمة التي يحملها الرأس المنقول ينبغي أن توافق السمة الموجودة في الموقع الهدف؛ والثاني، يخص الموقع الهدف، بمعنى أن هذا الموقع لا يمكن أن يضم سمات متعارضة، فلا يمكن أن يخصص نفس الموقع بسمة تدل على الإثبات وأخرى على النفي أو بسمة إعراب الرفع وإعراب النصب، لكنه في مقابل ذلك، يمكن أن يضم سمات مختلفة، مثل التعريف والإعراب.

[62] صُرفة الزمن، مثلا، لا يمكنها أن تحمل سمتين إعرابيتين، الرفع والنصب، وذلك بسبب أن الفاعل عندما سيصعد إلى الصرفة حاملا سمة الرفع سيحصل عدم التوافق بين سمته الإعرابية وسمات الصرفة الإعرابية.

مماثل جزئيا لما رأيناه في (78) بالنسبة لسمتي الشرط والاستفهام؛[63] والثاني يكمن في أن حد1 يختلف عن حد2 في أنه إسقاط لحرف مجرد يتحقق في صورة سمته التي هي الجر،[64] وهاته السمة هي التي تجعل الاسم بعد الاندماج في حد1 قادرا على "إسناد" الجر إلى مخصصه. وهذا يعني أن سمة الجر الإعرابية الموجودة في الإضافة سمة معجمية يحملها الحرف لا الاسم. وهذا طبيعي لأن الأسماء في ذاتها لا تسند الإعراب. وبناء على هذا، فالجر الذي يكتسبه المضاف بعد الصعود والاندماج في حد1 سمةٌ اختيارية تسند إليه أثناء الحوسبة ولا تأتيه من المعجم.[65]

ينبني التحليل المقدم، في جزء منه، على اقتراح الفاسي الفهري (1987 و1990) القاضي بأن الحد يماثل الحرف في إسناد الجر، وهو اقتراح له ما يبرره. فالحرف له من الخصائص ما يجعله قريبا من المقولات الوظيفية (أو المقولات المغلقة) وبعيدا عن المقولات المعجمية (أو المقولات المفتوحة).[66] فالحروف تشبه المقولات الوظيفية في أن لائحتها محصورة في المعجم في عدد محدود من الوحدات، وتشبه المقولات الوظيفيةَ كذلك في أنها لا تخضع للإبداع الواعي لوحدات معجمية جديدة، خلافا للمقولاتِ المعجمية، مثل الأفعال والأسماء والصفات. ونجد في أبني (1987) خصائص أخرى للمقولات الوظيفية، تنطبق في معظمها على الحروف، ومنها أن المقولات الوظيفية:

82) أ. يغلب عليها من الناحية الصواتية، عدم الاستقلال. فتكون، على العموم، عبارة عن لواصق غير منبورة، وتكون أحيانا فارغة صوتيا،

ب. تنتقي دائما فضلة واحدة،

ج. تنزع، في الغالب، نحو عدم الانفصال عن فضلتها.

وإذا صح أن الحد في الإضافة إسقاط لحرف فارغ مجرد متحقق في صورة سمة إعرابية، فإنه علينا أن نقدم الدليل على وجود هذا الحرف الفارغ.[67] وبالرجوع إلى نظرية إمندز (1985) عن المقولات الفارغة، نجد أن توزيع هذه المقولات يخضع لمبدأ المقولة الخفية (Invisible Category Principle) الذي نورده كالآتي:

[63] نقول جزئيا، لأن الإعراب، خلافا للشرط والاستفهام، سمة صورية غير مؤولة، ولذلك فإنها تحذف بعد فحصها.

[64] هذا الافتراض من حيث المبدأ مماثل لافتراض مقولة فارغة للزمن في الجمل الاسمية يظهر أثرها التركيبي في صورة الرفع الذي تسنده إلى المبتدأ، أو افتراض إسقاط زمني مجرد يرتبط بالنفي الجملي في الجمل الفعلية. انظر الفصل الثاني من هذا البحث.

[65] انظر شومسكي (1995)، في التمييز بين السمات الاختيارية والسمات الملازمة.

[66] انظر إمندز (Emonds 1985) فيما يخص التمييز بين المقولات المفتوحة والمقولات المغلقة، وانظر كذلك تحليله لبعض المقولات الوظيفية، مثل المصدريات في الإنجليزية، التي يعدها حروفا.

[67] المقولات الفارغة إما تكون غائبة وإما تكون حاضرة تركيبيا وغير متحققة صوتا. والمقصود بالوجود في تحليلنا الحضور أو النشاط التركيبي.

83) مبدأ المقولة الخفية (إمندز 1987: 615)

يمكن أن تظل مقولةٌ مغلقةٌ م، مخصَّصةٌ إيجابا بسمات معينة س ن، فارغةً طوال الاشتقاق التركيبي إذا كانت جميع السمات س ن (ربما باستثناء م نفسها) محققة، بشكل بديل، في مقولة مركبية مواخية لـ م.

وإذا أعدنا صياغة المبدأ (83) بمصطلحات أدنوية، يمكننا أن نقول إنه إذا كانت هناك مقولة وظيفية فارغة،[68] فإن سماتها ينبغي أن تتحقق في مقولة أخرى توجد في مجال فحصها. ويأخذ التحقق شكلا إعرابيا أو محوريا، أو شكلا آخر.[69] وبالنسبة للبنية (73)، فإن سمات الحرف تتحقق صرفيا في مخصصه في صورة إعراب جر. وخلاصة التحليل هي أن فحص إعراب الجر في الإضافة ينتج عن عملية اندماج الاسم، رأس الإضافة، في الحرف المجرد داخل الحد، وهذا الاندماج هو الذي يحدد الفرق بين الإضافة المحضة والإضافة الحرة. فدور الحرف، إذن، إعرابي لا دلالي. وهذا ينسجم مع افتراض أنه إسقاط لمقولة الحد الوظيفية، باعتبار أن المقولات الوظيفية، بشكل عام، لا تملك القدرة على الوسم المحوري الذي هو من خصائص المقولات المعجمية.

1.3.2.1.2 تسويغ إعراب الجر

يبدو من خلال التعميم المقدم في (47) أن هناك تسويغا متبادلا بين صعود الاسم إلى الحد وفحص إعراب الجر؛ لكن معطيات الإضافة في اللغة الإيطالية الموجودة في (84) و(85) تبين أن هذا التساوغ ليس ضروريا:

84) أ. Casa mia nuova (لونكوبردي 1996: 26)
حديدةَ -ي دار
'داري الجديدة'
ب. [م حد [حد' casaز [م نعت mia [نعت' ثز]...

85) أ. La mia nuova casa
دار جديدة -ي الـ
ب. [م حد [م نعت mia [نعت' casa]...

ففي (85) يأخذ المضاف إليه إعراب الجر المتحقق في *mia* على الرغم من عدم صعود الاسم *casa* إلى الحد الذي تحتله الأداة *La*،[70] وهذا يدل على أن إسناد الجر، من الناحية التصورية،

[68] بالنسبة لإمندز الحروف مقولات مغلقة/وظيفية.
[69] انظر في هذا الشأن جحفة (1989).
[70] يخلص لونكوبردي من البنية (85ب) إلى أن الجر ليس سمة مجردة للحد بل لتطابق الجر (أي نطمر). لكن في الواقع، فإن وجود معطى مثل (85أ) لا يقود بالضرورة إلى ما خلص إليه لونكوبردي. فحتى لو سلمنا بوجود إسقاط لوجود التطابق في بنية مثل (85ب)، فإنه يمكن أن نفترض أن

مستقل عن صعود المضاف إلى الحد في الإضافة. ويدل المثالان أعلاه كذلك على أن رأس الإضافة عندما يصعد لا يكون هناك تطابق بينه وبين فضلته، كما في (84)؛ وعندما لا يصعد الرأس يحصل التطابق بينه وبين الفضلة على الأقل في سمات الجنس والعدد، كما في (85). فهناك نوعان من الجر: جر بواسطة التطابق وجر بدون تطابق. الأول مسوغ بموجب موقعه البنيوي في مخصص التطابق، والثاني مسوغ بصعود رأس إلى إسقاط وظيفي يكون مخصص التطابق فضلة له. ويعمم لونكوبردي هذا التحليل على بنية الجملة في الإيطالية والعربية. ففي الرتبة (86أ)، يسوّغ التطابق الغني إعرابَ الرفع في موقع المخصص، وبالتالي لا يصعد الفعل إلى موقع يعلو التطابق؛[71] لكن في الرتبة (86ب)، يفقد الفعل التطابق ويسوّغ الرفع في المجال الداخلي للرأس بعد انتقاله إلى مقولة وظيفية تعلو التطابق:

86) أ. [م‌ط فاعل [ط فعل ...

ب. [م‌وظ [وظ فعلي [م‌ط فاعل [ط ثي ...

وانطلاقا من البنى الموجودة في (84) و(85)، يقترح لونكوبردي مبدأ إعرابيا يسميه مبدأ فحص الإعراب (Case Checking Principle)، ومفاد هذا المبدأ أن الإعراب ينبغي أن يسوغ (licensed) ويعاين (identified). التسويغ يحدد مواقع فحص الإعراب التركيبية، والمعاينة تتعلق بالتعبير عن الإعراب:

87) *مبدأ فحص الإعراب*

تفحص سمة إعرابية في مقولة ق بواسطة رأس معين س إذا

التسويغ (مفهوم علاقي)

أ. ق عضو في المجال الداخلي لسلسلة ترأسها س، أو

ب. ق تشارك س سمات التطابق (تعد ق عادة عضوا في مجال فحص (checking domain) سلسلة ترأسها س)

المعاينة (تعبير عن العلاقة الإعرابية)

ج. تعد ق مُخصِّصا لمقولة معينة ب، أو

د. تُعبِّر ق صوريا عن الإعراب (بشكل نمطي عبر الصرف التأليفي (synthetic morphology) أو موقع ناعت (adposition))[72]

الحد يعدم مجالا لفحص الإعراب في الصورة المنطقية. فهناك إمكانات عديدة لرصد الفرق بين (84) و(85)، دون أن تكون النتيجة داخل هذه الإمكانات أن إعراب الجر يفحص خارج إسقاط الحد.

71 يرصد الفاسي الفهري (1993) هذا التوزيع بواسطة مقياس التطابق.

72 المقصود بالموقع الناعت العناصر التي تنعت مركبا اسميا، وقد يكون العنصر صفة أو مضافا إليه أو مركبا حرفيا، كما في البنى الآتية:

أ) الدارُ الكبيرةُ

ب) دارُ الرجلِ

مـــن بين الملاحظات التي يمكن إبداؤها عن هذا التحليل هو أنه يربط إسناد الإعراب بالنقل في التركيب الظاهر حسبما يبدو من سياق الجر الوارد في (84ب) وسياق الرفع الوارد في (86ب)، اللذيــن يعبر عنهما الجزء (أ) من المبدأ (87). وقد أشرنا إلى أن النقل من الناحية النظرية، ليس ضروريا لإسناد الإعراب، وحتى وإن حصل ارتباط معين فليس بالضرورة أن يكون في التركيب الظاهــر. وتُقدم الإنجليزية مثالا جيدا لهذا الأمر. فمعروف أن الفعل في هذه اللغة لا ينتقل في التركيـــب الظاهر ومع ذلك يأخذ الفاعل الرفع في مخصص الزمن قبل التهجية. والملاحظ عن الجزء (ب) من المبدأ (87) أنه يملك قوة وصفية مفرطة من جهة أنه يعتبر أن علاقة التطابق بين المخصص والرأس تسوغ الإعراب، وهذا غير صحيح دائما، بدليل ما نجده في الجمل الآتية:

88) أ. إن العاطلين اشتغلوا

ب. *إن العاطلون اشتغلوا

89) بدأ العاطلون يُضربون عن الطعام

ففـــي (88أ) نجد أن علاقة التطابق قائمة بين المركب الحدي *العاطلين* والفعل *اشتغلوا*، غير أن لحن (88ب) يوضح أن إعراب المركب الحدي مـسوغ في مجال فحص المصدري *إن* لا في مجال فحـــص الفعل *اشتغلوا*،[73] حسبما يتنبأ بذلك (88ب)، ونفس الشيء نجده في (89) حيث تقع علاقـــة التطابق بين المركب الحدي *العاطلون* والفعل *يضربون*، إلا أن العلاقة الإعرابية قائمة في مجال فحص الفعل *بدأ*. فهذه المعطيات توضح أن السياق الموجود في (85أ) أو (86أ) ليس دائما موقع تسويغ إعرابي.[74]

ويلاحـــظ عن المبدأ الموضوع في (87) أنه في ربطه لفحص الإعراب بنقل رأس تركيبي معين، يأخذ من الناحية النظرية طابعا شموليا (global)؛ فما يقوله (86أ) هو التالي:

90) تكون س فقط إذا كانت ص.

الشمولية هنا تكمن في أن العملية التركيبية س ترى العملية التركيبية ص، وفي هذا خرق لمبادئ الاقتصـــاد الـــتي تتمـــيز، كما رأينا، بأنها لا تملك خاصية "النظر إلى الأمام". وتخرق الصياغة الموجـــودة في (90) مـــبدأ الجشــع لأنها تجعل العملية ص في خدمة س، في حين أن العمليات التركيبـــية "أنانية". والملاحظة العامة التي يمكن إبداؤها عن (87) هي أن ما يسميه لونكوبردي مـــبدأ إعرابـــيا لـــيس في الحقـــيقة ســـوى تعمـــيم وصـــفي عن السياقات التركيبية الواردة في(84)-(86).[75]

ج) كتابٌ في الفلســفة

[73] انظر الفصل الثالث في شأن فحص الإعراب في البنى المماثلة لـــ(94أ).

[74] انظر كذلك الرحالي (1996).

[75] إن مـــبدأ فحـــص الإعـــراب يمـــاثل في جوهره التمييز الذي تقيمه كوبمن وسبورتيش (1988، Koopman and Sportiche) بـــين نوعـــين مـــن الإعـــراب: إعـــراب عبر التطابق مع رأس مسند للإعراب، كما في

فأول الأشياء التي لا يفسرها المبدأ (87) هو: لماذا نقل الرأس يؤدي إلى فقدان التطابق وتغيير آلية تسويغ الإعراب؟ أضف إلى هذا، إن علاقة نقل الرأس بالإعراب غير واضحة من الناحية النظرية. فنقل الرؤوس في البرنامج الأدنوي يكون عادة لغرض فحص سمات الرأس وخلق مجال لفحص سمات المركبات المرتبطة بهذا الرأس إما عبر عملية استبدال إلى موقع مخصص الرأس، إذا كان النقل في التركيب الظاهر، أو عبر عملية إلحاق سمة المركب إلى سمة الرأس إذا كان النقل في الصورة المنطقية. وبهذا المعنى، فإن نقل الرأس يسوغ فحص سمة، إعرابية أو غير إعرابية، في مجال فحصه الجديد لا في مجاله الداخلي. إن المجال الداخلي الاعتيادي مجال للموسم المحوري (أي موقع الفضلة عند ضمها إلى الرأس المعجمي)،[76] أما المجال الداخلي "المشتق" بواسطة جذب الرأس إلى موقع أعلى، فهو في الأصل مجال للفحص باعتبار التاريخ الاشتقاقي للعبارات اللغوية، هذا التاريخ الذي يحفظه الأثر المربوط بالرأس داخل السلسلة الجديدة. وفي هذا الإطار، فإن فحص السمات، بالنسبة لغير الرؤوس، مسوغ دائما في مجال الفحص قبل التهجية وفي موقع ملحق بالرأس في التركيب الخفي، وليس داخل المجال الداخلي حسب زعم (87أ).[77] فنظرية فحص السمات العامة تجعل الجزء المتعلق بالتسويغ في (87) غير ضروري باعتباره مبدأ مستقلا، بحكم أنها تعامل الإعراب معاملة باقي السمات الصورية المجردة. وبناء على هذا، فإن إعراب الجر في بنية الإضافة مسوغ شجريا في مجال فحص حد1 ومسوغ معجميا بواسطة حرف الجر الفارغ الذي يتحقق صرفيا في الإضافة الحرة التي سنتفحص خصائصها في الفقرة الثالثة. لكن قبل ذلك، دعنا نتفحص مسألة التأويل المحوري للمضاف إليه.

3.2.1.2 دَوْرُ المضاف إليه المحْوَرِيُّ

إذا صح التحليل المقدم في الفقرة السابقة والذي مؤداه أن دور حرف الجر في الإضافة دور إعرابي لا دلالي، فما هو مصدر دور المضاف إليه الدلالي؟ هناك من المعطيات ما يؤكد أن المضاف إليه يأخذ دوره الدلالي تأليفيا عندما يضم مع المضاف، أما الحرف المجرد فيوفر فقط العلاقة البنيوية التي تجمع بين المتضايفين. ومما يدل على أن المضاف أو رأس بنية الإضافة هو الذي ساهم في تحديد التأويل الدلالي وليس الحرف، أنه كلما تغير الرأس تغير نوع العلاقة الدلالية التي تجمع المتضايفين، كما يتضح ذلك من الأمثلة الآتية:

91) أ. عينُ هند (جميلة أما الباقي فقبيح)
ب. مالُ هندٍ (وافر)

92) وقت الغداء

((85ب) و(86أ)) (الجزء (87ب) من مبدأ فحص الإعراب)، وإعراب عبر العمل بواسطة رأس إعرابي بنيوي، كما في ((84ب) و(86ب)) (الجزء (87أ) من مبدأ فحص الإعراب).

[76] انظر شومسكي (1992) في هذا الصدد.

[77] الجزء الخاص بالمعاينة في (87) هو كذلك غير ذي دور واضح، فهو بيّن لماذا ينبغي أن يعاين الإعراب صرفيا في اللغات الطبيعية.

ففي الجملة (91ب)، نجد أن العلاقة الدلالية التي تجمع المتضايفين هي علاقة الملكية، بتأويل أن *المال الذي في حوزة هند وافر*، في حين أن العلاقة الدلالية التي تربط المتضايفين في (91أ) قد تكون الملكية (بمعنى أن العين التي تملكها هند جميلة)، وقد تكون علاقة الجزء من الكل أو التبعيض (بمعنى أن جزءا أو بعضا من هند جميل)، وهاته العلاقة الأخيرة غير ممكنة في (91ب) بحيث لا يمكن أن تؤول البنية على أن *مالا من هند وافر*.[78] فتغيير رأس الإضافة يكيّف العلاقة الدلالية، وتفسير هذا يكمن في أن المضاف يتصرف مثل محمول يملك بنية للموضوعات، وتأويل هذه البنية مقيد بالحدث الذي يستدعيه المضاف، فالمال يُملك ويُسلب ويبدد، إلخ.، وضمن هذا المجال يأخذ المضاف إليه هند دوره الدلالي. وتبين بنية الإضافة الموجودة في (92) هذا الأمر بجلاء، حيث تغيب علاقة الملكية لصالح علاقة المَحَلّية بتأويل أن *الغداء حلّ في زمن معين*. ومعلوم أن *الغداء* قد يدل على زمن الأكل أو الحدث، كما في (93أ)، وقد يدل على الأكل، كما في (93ب):[79]

93) أ. كان الغداء ممتعا

ب. كان الغداء لذيذا

غير أن كلمة *الغداء* لـمّا أضيفت إليها كلمة *وقت* في (92) أصبحت تدل على زمن الأكل فقط. وهذا يبين أن رأس الإضافة يفرض قيوده الانتقائية على الاسم الذي يضاف إليه، وهذه خاصية من خصائص المحمولات. بالإضافة إلى هذا، فإن الرأس هو الذي يحدد نوع الدور المحوري المسند إلى المضاف إليه. ففي (94)، لا يمكن أن يكون المضاف إليه زيد إلا مالكا أو منفذا (أي كاتبا للكتاب)، ولا يمكن أن يكون معانيا (experiencer) أو ضحية:

94) كتاب زيد

وإلى جانب تحديد الدور المحوري، يقوم الرأس كذلك بفرض قيود توارد على العناصر التي تأتي في سياقه التركيبي. ففي (95)، لا يقبل الاسم *كتاب* التوارد مع أي مركب حرفي، كما يدل على ذلك لحن (95ج):

[78] يرجع السبب في هذا، في تحليل غاليم (1999) لمعاني بنية الإضافة، إلى وجود مقولة مُشِبَّة من المعاني تقوم على نمط نموذجي أو أصلي (prototype) يسمح بمجموعة من التوسعات الدلالية، ويتمثل هذا النمط الأصلي في مقولة الملكية التي تتفرع عنها مجموعة المعاني مثل القرابة والضحية والتبعيض والأصل والسبب، إلخ.، غير أن هذه المعاني غير مربوطة مباشرة بالملكية بحكم أن الربط الاستعاري يتم عبر أكثر من مرحلة، ولذلك يمكن تأويل التبعيض على الملكية، لكن لا تؤول الملكية دائما على التبعيض، ونفس الشيء قد يحدث مع المعاني الأخرى. ويمكن أن نعد هذا التحليل دعما بتحليل الفاسي الفهري (1993) الذي يرجع جميع علائق الإضافة إلى علاقة الملكية التي يُعبر عنها في التركيب بإسقاط المالك الذي هو إسقاط وظيفي مجرد.

[79] انظر كذلك غاليم (1999).

95) أ. كتاب زيد في الفلسفة
ب. كتاب زيد عن النظام العالمي الجديد
ج. *(قرأت) كتاب زيد إلى الفلسفة

فإضافة أسماء الجنس في (91) و(92) و(94) تتصرف تصرف المحمول، بمعنى أنها دلاليا تحدد خاصية تُحمَل على فاعل أو ما يقوم مقامه؛ ففي (94) مثلا، أسندت إلى *زيد* خاصية الملكية أو التنفيذ، أي كتابة الكتاب. وهذا الأمر هو الذي يفسر إمكان إضافة أسماء الجنس، خلافا لأسماء الأعلام التي لا تضاف، كما يتجلى ذلك في (96)، إلا إذا خرجت عن علميتها الدالة على الفردية والألفة أو العَهْدِيَّة في مثل (97):[80]

96) *زيدُ خالد
97) (محمود) دَرويش المنفى ليس هو درويش الوطن

نخلص من هذا إلى أن حرف الجر المجرد في الإضافة يحدد العلاقة البنيوية للتأويل الدلالي ولا يحدد بالضرورة طبيعة العلاقة الدلالية. بمعنى آخر، إن دور الحرف المجرد إعرابي، وبذلك فهو مستقل عن المعنى. وتبرهن معطيات إضافة الأسوار في (61) كذلك على صحة هذا الزعم. فالسور *كل* أو *بعض* لا يرتبط بأي علاقة محورية بالمضاف إليه في (61).[81] إن إضافة الأسوار

[80] يرجع غاليم (1999) هذا الأمر إلى أن مجال أسماء الأعلام التصوري محدود في حين أن مجال أسماء الجنس التصوري متعدد. فعندما نقول *كتاب*، فإنه يفتح مجالا تصوريا يتضمن القراءة، من حيث إن الكتاب يقرأ، ويتضمن الملكية، من حيث إن الكتاب يباع ويُشترى ويُفقد، إلخ.، وهاته الخاصية تجعل أسماء الجنس تشبه المحمولات الفعلية في كونها متعددة دلاليا. انظر كذلك نابولي (Napoli 1989) التي تذهب إلى أن بعض ما تسميه بالأسماء المحسوسة (concrete nouns) مثل *صورة* في *صورة هند* تستعمل استعمال المحمول، وبناء على ذلك تقوم بإسناد دور دلالي إلى المضاف إليه. ومثل هذه الأسماء، إن كان لا يدل على حدث معين أو لا يملك بنية حدث كالمحمولات الاعتيادية، فإن محموليته آتية من كونه يستحضر أحداثا ولذلك يملك بنية موضوعية.

[81] لا شك أن إضافة الأسوار تختلف دلاليا عن إضافة أسماء الجنس، لكن هذا لا يضعف حجيتها، لأنها من الناحية البنيوية لا تختلف كثيرا عن إضافة هذه الأسماء. فالمضاف إليه مع هذه الأسوار يحمل الجر، كما في (أ)؛ ولا تقبل هذه الأسوار *ال* في الإضافة، كما في (ب)، علما بأنها تقبلها في سوى ذلك في مثل (ج)؛ وتحتل هذه الأسوار دائما موقع الرأس، فلا تقبل أن يتقدمها المضاف إليه، كما يدل على ذلك نحو (د)؛ ولا تقبل الفصل بينها وبين المضاف إليه، كما في (هـ):

أ) بعضُ الفلاسفةِ الكسالى
ب) *البعض الفلاسفة
ج) مات البعض
د) *الفلاسفةِ بعضُ

تـبين ثلاثـة أشياء: أولا، أن تركيب الإضافة لا يقتضي دائما توارثا في التعريف، كما رأينا؛ وثانـيا، أن هذا التركيب لا يقتضي دائما وجود علاقة محورية بين المتضايفين؛ وثالثا، أن هذا التركيـب يتطلب *دائما* وجود علاقة الجر البنيوية. ونقدم في الفقرة الموالية برهانا آخر على أن حرف الإضافة فارغ معنى، وذلك من خلال صيغته المتحققة في الإضافة الحرة.

3. الإضافةُ الحرّةُ ووَسيطُ الجَرّ

لقد قدمنا في الفقرة الأولى معطيات من العربية المغربية عن الإضافة الحرة حيث يتوسط حـرف جـر المتضايفين في مثل (3)، التي نعيدها هنا تحت (97)، وقدمنا كذلك معطيات من العربـية المعاصرة يتوسط فيها كذلك حرف جر المتضايفين في مثل (6)، التي نعيدها هنا تحت (98):

(97) الدار د(يال) حمد

98) كتاب لسيبويه

السؤال الذي طرحناه ونعيده هنا يتعلق بما إذا كانت بنية الإضافة الموجودة في (98) تماثل تلك الموجـودة في (97)، بتعـبير آخر، هل تملك اللغة العربية الإضافة الحرة؟ قبل أن نجيب عن هذا السؤال، دعنا نقدم خصائص الإضافة الحرة من خلال ما توضحه المعطيات التالية:

99) أ. دارٌ دْيال رَجلٍ
ب. دار دْيال الرّجل
ج. الدار دْيال رَجل
د. الدار ديال الرجل
ه. الدار الصغيرة ديال حمد
و. الدار ديال حمد الصغيرة

100) أ. شُفتْ الدار ديال حمد
رأيت الدار لأحمد
ب. *شُفت ديال حمد الدار
ج. *ديال حمد شفت الدار
د. *شفت حمد الدار

101) (أ. شفت الدار ديال حمد =
ب. شفت دار حمد) ≠
ج. شفت دار ديال حمد

فإذا نظرنا إلى المعطيات الموجودة في (99)-(101) من خلال خصائص الإضافة المحضة الموجودة في (7)، نجد أنها تتميز بما يلي:

ه) *بعضُ الكسائي الفلاسفة

102) أ. يمكن أن يأخذ المضافُ، رأسُ الإضافة، أداة التعريف *ال* بغض النظر عن حالة المضاف إليه من حيث التعريف والتنكير، كما في (99ج) و(99د)، وهذا يدل على غياب التوزيع التكاملي، الذي نجده في الإضافة المحضة بين الإضافة الحرة وأداة التعريف. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعريف أو تنكير المضاف إليه لا يؤثر في تنكير أو تعريف المضاف، كما يتضح ذلك في (99أ) و(99ب).

ب. يجوز الفصل بين المتضايفين بالصفة، كما في (99ه)، خلافا للإضافة المحضة، كما أن تغيير موقع الصفة الناعتة للمضاف لا يؤثر في تأويل البنية، كما في (99ه) و(99و).

ج. يرد المضاف في رأس بنية الإضافة الحرة، بشكل مماثل للإضافة المحضة، ولا يجوز أن يتقدم المضاف إليه المجرور بالحرف، كما في (100ب) و(100ج)، بشكل مماثل أيضا للإضافة المحضة في (100د)، حيث لا يجوز أن يتقدم المضاف إليه.

د. دخول حرف الجر *ديال* المختزل صوتيا في د لا يغير معنى الإضافة. فمن الناحية الدلالية، ليس هناك فرق بين الإضافة الحرة والإضافة المحضة، حسب ما يتجلى في (100).

لننظر الآن إلى أي حد تخضع البنية (98) لخصائص الإضافة الحرة الموجودة في (102):

103) أ. الكتابُ لسيبويه

ب. كتابٌ لسيبويه

ج. الكتابُ لرجلٍ

د. كتابٌ لرجلٍ

104) أ. الكتابُ الوحيدُ لسيبويه

ب. *الكتابُ لسيبويه الوحيدُ

105) أ. (قرأت) الكتاب لسيبويه

ب. (قرأت) لسيبويه الكتاب

ج. لسيبويه (قرأت) الكتاب

106) أ. (قرأت) الكتاب لسيبويه ≠

ب. قرأت كتاب سيبويه

توحي المعطيات الموجودة في (103) أننا أمام بنيات مماثلة لبنيات الإضافة الحرة الموجودة في (99)، والتي تتميز بالخاصية (102أ)، إلا أن المتأمل للبنيات الموجودة في (104)-(106)، يتضح له أننا، في حقيقة الأمر، أمام بنيات مختلفة. فخلافا للإضافة الحرة، فإن البنيات الموجودة في (103) لا تستجيب لمعظم الخصائص الموجودة في (102). فالصفة في هذه البنيات لا ترد إلا بعد الرأس، ولا يجوز أن ترد بعد المركب الحرفي، كما يتبين ذلك من (104ب)، في حين أن موقع الصفة حر في بنيات الإضافة الحرة. وتختلف البنيات الموجودة في (103) عن الإضافة الحرة كذلك في أن رأس البنية فيها لا يحتل دائما الرتبة الأولى، فقد يرد

الـــرأس بعد المركب الحرفي، كما في (105ب) و(105ج)، وفي هذا خرق للخاصية (102ج). بالإضـــافة إلى هـــذا، فإن ما يميز البنيات التي تتضمن اللام في (103) هو أنها تختلف دلاليا عن بنيات الإضافة المحضة التي تقابلها، كما توضح ذلك (106). فحرف الجر لـــ في (106أ) يعني أن ســـيبويه هـــو المالك/المؤلف ويعني كذلك أنه المستفيد، وهذا المعنى الأخير لا نجده في الإضافة المحضة في (106ب)، في حين أن حرف الجر في الإضافة الحرة لا يغير المعنى الذي تفيده الإضافة المحضة.

وخلافا للام الإضافة الحرة، نلاحظ أن اللام الموجودة في البنى من نمط البنى الموجودة في (103) لها حساسية للسياق التركيبي الذي توجد فيه. فأحيانا لا نحصل على معنى الملكية إلا في حالة تنكير رأس المركب. ويبدو هذا الفرق جليا في الجملتين (107) و(108):

107) اشتريت الدار لخالد

108) اشتريت دارا لخالد

ففـــي (107) تدل اللام على المستفيد فقط وليس على الملكية، في حين أنها في (108) ملتبسة بين الملكية والمستفيد. وتبين معطيات أخرى أن اللام أحيانا ترفض التوارد مع الرأس المعرف، كما يتبين ذلك من المقبولية المتدنية للجمل في (109):

109) أ. ؟؟دخلت الدار لزيد

ب. *لزيد دخلت الدار

ج. *دخلت لزيد الدار

وتصبح الجمل سليمة عند حذف اللام، كما في (110) أو عند حذف الـــ من رأس التركيب، كما في (111):

110) دخلت دار زيد

111) أ. دخلت دارا لزيد

فحساســـية الـــلام للســـياق التركيبي في المعطيات المقدمة أعلاه، إلى جانب القيود التركيبية الموضـــوعة على تأويل الملكية فيها (أي، تنكير وتعريف الرأس) تبين أن هذه اللام ليست اللام الموجودة في الإضافة الحرة.

ونلاحـــظ كذلـــك أن حرف الجر الموجود في (103) يماثل الحرف الموجود في العربية المغربية في (107أ)، الذي يختلف توزيعيا ودلاليا عن حرف الإضافة الحرة المتحقق في *ديال*، كما يتجلى ذلك من مقارنة (112) بـــ(99)-(101):

112) (أ. شفت الدار لحمد) ≠

رأيت الدار لأحمد

(ب. شفت الدار ديال حمد =

ج. شفت دار حمد)

رأيت دار أحمد
د. شفت لحمد الدار
هـ. شفت الدار لكبيرة لحمد
رأيت الدار الكبيرة لأحمد
و. *شفت الدار لحمد لكبيرة

فحرف اللام الجار في (112أ) يتصرف توزيعيا مثل اللام الموجودة في (105أ)، وهي لام تسند دور الهدف أو المستفيد لفضلتها. فهذا الحرف يختلف عن حرف الإضافة الحرة.

تبين المعطيات السابقة مقارنة بمعطيات الإضافة الحرة، أن ما يميز حرف الجر في الإضافة الحرة هو أنه فارغ دلاليا، ولذلك فإنه لا يغير المعنى الذي نجده في الإضافة المحضة، خلافا لحرف اللام الذي يغير وروده معنى البنية، كما يتبين ذلك من (106). والذي يدل كذلك على أن حرف الإضافة الحرة فارغ دلاليا هو أنه لا يفرض قيودا انتقائية أو محورية على فضلته، كما تبرز ذلك الجملتان الواردتان في (113)، حيث يأخذ الاسم المجرور دور المالك أو المنفذ في (113 أ) ودور المصدر في (113ب):

113) أ. سْرَقْتْ الكتابْ دْيال احمد
ب. سْرَقْت الخاتم دْيال الذْهَب

وهذا يخالف سلوك الحروف التي لها مضمون دلالي والتي لا تقبل أي سياق تركيبي، مثل اللام في الأمثلة المأخوذة من العربية المغربية في (114)، ومن العربية المعاصرة في (115):

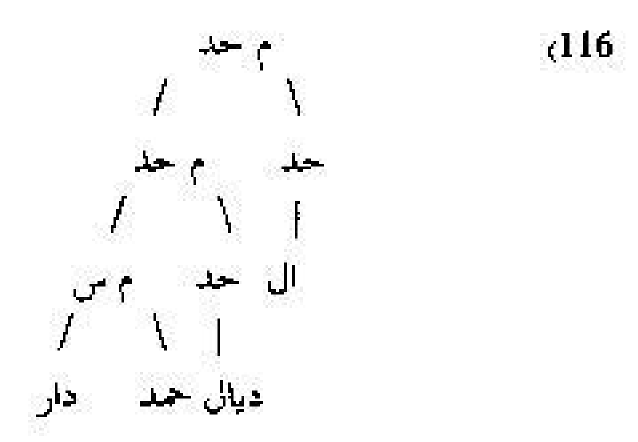
114) أ. سْرَقْت كتابْ لحمد
ب. *سرقت خاتم للذهب
115) أ. خاتم لهند
ب. *خاتم لحديد
ج. خاتم من حديد

ففي (114أ) و(115أ)، يحمل حرف الجر معنى الملكية ولذلك فإن فضلته تحمل دور المالك كذلك،[82] ولكنه لما خرج عن هذا المعنى في (114ب) و(115ب)، حيث تأخذ فضلته دور المصدر، أصبحت البنية لاحنة.

فمن خلال الفرق القائم بين حرف الجر في الإضافة الحرة في (99) وحرف الجر الموجود في (103)، يمكن أن نخلص إلى أن الحرف الجار في الإضافة الحرة لهجية لإعراب الجر، أي أنه مجردُ علامة إعرابية بدون محتوى دلالي داخل المعجم. وبناء على هذا، فإننا نعتبر أن هذا الحرف مقولة صرفية وظيفية تولد تحت إسقاط الحد. وبناء على ذلك، تكون بنية الإضافة الحرة في (97) كالآتي:

[82] تحمل اللام هنا معاني أخرى، نهملها لأنها لا تهمنا في هذا المستوى من التحليل.

116)



في هذه البنية، يصعد المضاف *دار* إلى رأس المركب الحدي الأعلى، أما المضاف إليه *حمد*، فتصعد فقط سمته في الصورة المنطقية لفحص سمة إعراب الجر في موقع ملحق برأس المركب الحدي الأسفل. ونلاحظ في (116) أن *ال* تعلو المتضايفين،[83] وتملك الحيز الأكبر على البنية بأنها تحكم لأنها هي التي تحدد تأويل التعريف والتنكير داخل البنية. ويصعد في مرحلة لاحقة المركب *الدار* إلى مركب حدي آخر لفحص السمة الإعرابية التي يأخذها المركب، بشكل مماثل لما نجده في (73). غير أن المشكل الخاص الذي يطرحه صعود الرأس/المضاف في (116) هو أنه ينتقل فوق رأس آخر، *ديال*، الذي يفصله عن الموقع الهدف، وفي هذا خرق لقيد نقل الرأس الذي يمنع نقل رأس عبر رأس آخر يتحكم فيه مكونيا.[84] لكننا سبق أن بيّنا أن الرأس الحرفي في (116) ليس له مضمون دلالي، وهو بذلك يختلف عن رأس بنية الإضافة. وبناء على هذا، يمكننا أن نُنسِّب قيد نقل الرأس معتبرين أنه ينطبق فقط على الرؤوس ذات المحتوى الدلالي، أما الرؤوس الوظيفية الفارغة من المعنى فإنها لا تكون منظورة للرؤوس التي تصعد فوقها أثناء الحوسبة. ومن ثمة، فإن رأس المركب الحدي الأسفل لن يُحسب عند نقل *دار*.

الخلاصة التي يمكن الخروج بها من التحليل الممثل له بـ(116) هي أن الفرق الأساسي بين الإضافة المحضة والإضافة الحرة فرق صرفي يتمثل في تحقق حرف الجر (في الإضافة الحرة)، وعدمه (في الإضافة المحضة). وعلى غرار وسيط الرفع الذي اقترحناه في الفصل الرابع لتحديد رتبة الفاعل السطحية، نقترح وسيطا إعرابيا آخر، نسميه وسيط الجر ونرصد من خلاله رتبة المضاف إليه في الإضافة المحضة والإضافة الحرة:

[83] نترك هنا جانبا المسألة المتعلقة بمعرفة ما إذا كانت *ال* تدخل إلى الاشتقاق بواسطة عملية الضم إلى المركب الحدي الأسفل في (122)، وبعد ذلك تنتقل إلى الحد لفحص سمة التعريف، أو أنها تدخل إلى الاشتقاق مباشرة تحت إسقاط الحد لفحص سمة التعريف، وبذلك تكون العملية عملية فحص بالضم، وهي عملية، كما أشرنا سابقا، خاصة بغير الموضوعات (non-arguments). هناك إمكان ثالث هو أن *ال* تدخل إلى الاشتقاق ملتصقة بالاسم، ثم بعد ذلك تصعد هي والاسم إلى الحد لفحص سمة التعريف. كل إمكان من هذه الإمكانات يتطلب الدخول في قضايا نظرية وتقنية، خارجة، إلى حد ما، عن التحليل الذي نحن بصدده. انظر كذلك الهامش 59.

[84] يشتق قيد نقل الرأس من قيد الربط الأدنوي الموضوع على عملية الجذب بشكل عام.

117) *وسيط الجر*

يُمحى إعراب الجر إما بالنقل وإما بالضم.

فعندما تنطبق العملية طابق بواسطة نقل المضاف إليه إلى مخصص الحد نحو إعراب الجر، نحصل على الإضافة المحضة؛ وعندما تنطبق العملية طابق بواسطة ضم الحرف إلى الحد، نحصل على الإضافة الحرة. وتشتق باقي الخصائص المميزة لنمطي الإضافة المذكورين، وعلى رأسها توارث التعريف، من ظهور الحرف الجار أو اختفائه. فاحتلال الحرف الجار المعجمي لرأس المركب الحدي الأسفل يحول دون صعود رأس الإضافة إليه، وهذا يمنعه من خلق العلاقة الشجرية تطابق مخصص-رأس، التي تعد مجالا بنيويا للتطابق في السمات بين المتضايفين في الإضافة المحضة.

4. بنيات وسيطة

رغم نفينا لوجود الإضافة الحرة في العربية المعاصرة، فإننا نلاحظ، مع ذلك، ظهور نزوع في هذه اللغة إلى استعمال بنيات توازي في بعض خصائصها بنيات الإضافة الحرة، كما في (118):

118) أ. المكتبُ الشّريفُ للفوسفاطِ
ب. البنيةُ الوظيفيّةُ للجملةِ

وخلافا للبنيات الموجودة في (103)، تتميز البنيات المماثلة لـ(118) بأن اللام فيها غير ملتبسة بين الملكية والهدف أو المستفيد، ولذلك فالمعنى الذي تعنيه لا يخرج عن معنى الإضافة الوارد في (119)، بشكل مماثل لما نجده في بنيات الإضافة الحرة:

119) أ. مكتبُ الفوسفاطِ الشريفُ
ب. بنيةُ الجملةِ الوظيفيةُ

لكن هناك فرق في حيز الصفة في (118) و(119). فحيز الصفة في (119) ملتبس بين كونه ينعت رأس أو بنية الإضافة بأتمها وبين كونه ينعت المضاف إليه فقط. ولرفع هذا اللبس تلجأ العربية المعاصرة إلى البنى المماثلة (118) التي تنعت الصفة فيها الرأس فقط. ووظيفة رفع اللبس التي يقوم بها هذا الضرب من البنيات تقوم بها أيضا الإضافة الحرة في العربية المغربية، كما يتبين ذلك من الفرق بين (120أ) و(120ب)، وهو فرق مماثل لما نجده في (118) و(119):

120) أ. دارُ فاطمة الكبيرة
ب. الدّار الكبيرة دْيَالْ فَاطمة

والذي يؤكد أن بنيات الإضافة في (118) تأتي أساسا لرفع اللبس هو فقدانها لمعنى الإضافة عندما تستعمل بدون صفة، كما في (121):

121) أ. المكتبُ للفوسفاطِ ≠ مكتبُ الفوسفاطِ
ب. البنيةُ للجملةِ ≠ بنيةُ الجملةِ

وتلتقي بنيات الإضافة الموجودة في (118) مع الإضافة الحرة في أن الاسم المجرور لا يُسمح له بالنقل فوق رأس الإضافة، وإلا فقدت البنية معنى الإضافة، كما يتضح ذلك في (122):

122) أ. (زُرْتُ) للفوسفاط المكتبَ الشريفَ

ب. (عالجت) للجملة البنيةَ الوظيفيةَ

لكن بنيات الإضافة الموجودة في (118)، تختلف عن بنيات الإضافة الحرة في أنها لا تسمح بانتقال الصفة الناعتة للرأس إلى موقع بعد الاسم المجرور، خلافا لما يحدث في (99و):[85]

123) أ. *المكتبُ للفوسفاط الشريفُ

ب. *البنيةُ للجملة الوظيفيةُ

من خلال هذه الخصائص التي تجمع وتفرق في نفس الآن بين الإضافة الموجودة في (118) والإضافة الحرة يتبين أن العربية المعاصرة بصدد بلورة بنيات إضافة وسيطة بين الإضافة الحرة والإضافة المحضة.

5. خلاصة

يملك التحليل الذي قدمناه لبنية الإضافة المحضة فضائل عديدة ، نظرية ووصفية. فمن الناحية النظرية نجده يستجيب للشروط الأدنوية المحلية، من جهة أنه لا يفترض بنية محددة سلفا للإضافة، تُصمم وتتم في إطارها العمليات التركيبية، بل إنه يقوم على أن هذه البنية تُبنى محليا. فالإضافة، كما رأينا، قد تكون إسقاطا حديا بمخصصين أو بمخصص واحد أو بدون مخصص (انظر المركب الحدي1 في (73)، والمركب الحدي1 في (70)، والمركب الحدي2 في (73)، تباعا). علاوة على هذا، فإن البنية التركيبية في هذا التحليل أدنوية من جهة أنها تقتصر فقط على الإسقاطات التي لها دور في الاشتقاق والتي تستجيب لشروط المقروئية التي رأيناها في الفصل الثاني. ومن الناحية الوصفية، يُبرز هذا التحليل التوازي القائم بين فحص الإعراب في المركب الحدي وفحص الإعراب في الجملة، كما دافع عنه الفاسي الفهري (1990). وينبني هذا التحليل الموازي على أن فحص الإعراب مستقل عن التطابق سواء بالمعنى المحصور في سمات العدد والجنس والشخص، أو بالمعنى الواسع الذي يشمل التعريف، كما هو الشأن في الإضافة. لقد رأينا أن التطابق غير ضروري، ليس فقط من الناحية التصورية، ولكن أيضا من ناحية أن الدور الوصفي الذي تمنحه إياه التحاليل التي رأيناها يمكن إسناده إلى الحد. فأساس بنية الإضافة هو العلاقة الإعرابية بين المتضايفين. وكما أن الإعراب هو الذي يحدد رتبة الفاعل السطحية، كما رأينا في الفصل الرابع من خلال وسيط الرفع، فإن الإعراب هو الذي يحدد رتبة المضاف إليه (أو فاعل الإضافة) من خلال وسيط الجر. وهناك تواز آخر بين بنية الجملة

[85] لا يهمنا كثيرا في هذا المستوى من الوصف ما إذا كان المنتقل في (123) هو الاسم المجرور إلى موقع قبل الصفة أو كان المنتقل هو الصفة، فالمهم هو أن هذه العمليات مسموح بها في الإضافة الحرة وغير مسموح بها في الإضافة الواردة في (118).

وبنية المركب الحدي يكمن في أن الرتبة فعل/حد(مضاف) > فاعل/مضاف إليه، تودي إلى ظهور التطابق الفقير.[86]

ولقد بينا في هذا الفصل أن إعراب الجر في الإضافة المحضة ناتج عن العلاقة القائمة بين الحد والحرف. والتحقق الصرفي للحرف أو عدمه هو الذي يميز بين ضربي الإضافة؛ الإضافة الحرة، في الحالة الأولى، والإضافة المحضة في الحالة الثانية. وقد أوضحنا أن ما يميز حرف الإضافة من الحرف الموجود في بعض البنى المماثلة لها أنه حرف إعرابي فارغ من المعنى. وقد لاحظنا أن هذا الحرف الفارغ قد يتحقق في العربية المعاصرة أيضا في بنيات إضافة وسيطة تقع بين الإضافة الحرة والإضافة المحضة.

[86] التطابق الفقير في الجملة يشمل الجنس دون العدد، وفي المركب الحدي، في إضافة اسم الجنس، يشمل سمة التعريف، ويشمل كذلك سمة الجنس دون العدد، كما في (أ) و(ب)، مقارنة بـ(ج) (انظر الفاسي الفهري 1990):

أ) أيّ رجلٍ
ب) أيّة امرأةٍ
ج) *أيّاتُ نسوةٍ

خلاصة عامة

لقد بينا في هذا البحث أن مفهوم الإعراب عند النحاة العرب يلعب دورا هاما في نظرية العامل. ويتمثل هذا الدور في أن الإعراب يعبر عن العلائق العاملية المجردة ويرصد توزيعها. ومن خلال هذا، يقوم الإعراب بتحديد رتبة مكونات الجملة. ويقوم الإعراب كذلك في إطار نظرية العامل بمعاينة المعاني/الوظائف النحوية لا الدلالية. ويلتقي هذا التصور، في جزء منه، مع التصور التوليدي التحويلي للإعراب في صيغته الموجودة في المصفاة الإعرابية التي تقوم برصد توزيع المركبات الاسمية. وقد دافعنا عن مقاربة صرف-تركيبية لهذه المصفاة ضمن البرنامج الأدنوي الذي اتخذناه إطارا نظريا للبحث. وضمن هذا التصور، بينا أن وجود الإعراب مبرر نظريا بكونه، أولا، يقوم بتحريك العمليات الاشتقاقية (أو الحوسبة) ويسوغها، وهذا يدعم مفهوم الاقتصاد الذي ينبني عليه البرنامج الأدنوي؛ وثانيا، بكونه يقوم بدور هام في تحديد الرتبة السطحية للموضوعات، كما أبرزنا ذلك من خلال وسيط الرفع الذي يحدد رتبة الفاعل في العربية، ووسيط الجر الذي يحدد رتبة المضاف إليه في بنيات الإضافة. وينسجم الوسيطان معا مع افتراضنا القاضي بأن الإعراب مبرر ومؤول في مستوى وجيهة الصورة الصوتية. فعندما لا يتحقق الرفع صرفيا على الاسم، فإنه يتحقق في صورة التطابق الغني الذي يدمج في الزمن. ويتحقق الجر في بنيات الإضافة إما بالنقل، نقل المضاف إليه إلى مخصص الحد، وإما بضم حرف إلى الحد. ونتج عن هذا الاختلاف في التأويل الصرف صوتي للجر بنيتان مختلفتان، الإضافة المحضة في الحالة الأولى، والإضافة الحرة في الحالة الثانية.

وقد أوضحنا من خلال تفحصنا لتوزيع الفعل أنه لا يوجد تناظر بين إعراب الاسم وبين ما يسمى بإعراب الفعل. وأوضحنا كذلك أن الفعل لا يحتاج إلى الإعراب وأن ما يبدو إعرابا فعليا هو إسقاط للوجه. وقد بينا أن جميع أنواع الفعل في العربية توسم بسمة الوجه التي قد تتحقق صرفيا وقد لا تتحقق لاعتبارات صرف-صواتية لا تركيبية.

وبينا في هذا البحث كذلك أن بنية الجملة الوظيفية المثلى هي التي تستجيب لقيود التصميم الأمثل. وضمن هذه البنية، تقوم مقولتا المصدري والزمن بالدور الأساسي في اشتقاق رتبة مكونات الجملة الفعلية في العربية. تحدد سمتا الزمن الاسمية والفعلية رتبة الفاعل والفعل، تباعا، وتحدد سمة المصدري الفعلية رتبة الفعل في الجمل الأمرية. واختلاف نشاط سمتي المصدري والزمن الفعليتين هو الذي يفسر التركيب الخاص الذي تتميز به البنى الأمرية من البنى غير الأمرية.

المراجع العربية

الأشهب، خالد 1995. *الإعراب في الأفعال: بحث في المقولات الوظيفية*. دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب بالرباط.

الأنباري، أبو البركات ق. 6هـ. *الإنصاف في مسائل الخلاف*. دار الفكر (بدون تاريخ).

الأنباري، أبو البركات ق. 6هـ. *أسرار العربية*. دمشق: المجمع العلمي، تحقيق الشيخ بهجت البيطار 1377هـ.

الأستراباذي، رضي الدين ق. 7هـ. *الكافية في النحو*. بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة 1982.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله ق. 7هـ. شرح *ابن عقيل*. توزيع المركز الثقافي العربي (بدون تاريخ).

ابن هشام الأنصاري، عبد الله ق. 8هـ. *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله ق. 8هـ. *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. بيروت: دار الفكر. تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني.

ابن يعيش، أبو البقاء ق. 7هـ. شرح *المفصل*. مصر: إدارة الطباعة المنيرية (بدون تاريخ).

حمحفة، عبد المجيد 1989. حروف *الجر في اللغة العربية: بعض قضايا التركيب والدلالة*. بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط.

جحفة، عبد المجيد 2000. ظروف الزمن ومستويات تسويغها. ضمن الفاسي الفهري وآخرين. ص. 205-234.

الجرجاني، علي بن محمد ق. 9هـ. *التعريفات*. بيروت: عالم الكتب (1987)، تحقيق وتعليق عبد الرحمان عميرة.

حسن، عباس 1975. *النحو الوافي*. القاهرة: دار المعارف.

الرحالي، محمد 2000. بنية الجملة الوظيفية: الزمن ومقولات أخرى. ضمن الفاسي الفهري وآخرين (2000). ص. 33-82.

الرحالي، محمد 2000. الإعراب وبنية الجملة في اللغة العربية. بحث لنيل دكتوراه الدولة، كلية الآداب بالرباط

الزجاجي، أبو القاسم ق. 4هـ. *الإيضاح في علل النحو*. بيروت: دار النفائس، تحقيق مازن المبارك، الطبعة الرابعة 1982.

الزجاجي، أبو القاسم ق. 4هـ. حروف *المعاني*. بيروت: دار الأمل، تحقيق علي توفيق الحمد، الطبعة الثانية 1986.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان ق. 2هـ. *الكتاب*. الهيئة المصرية العامة للكتاب، تحقيق عبد السلام هارون 1977.

السيوطي، جلال الدين ق. 10هـ. *الأشباه والنظائر*. بيروت: دار الكتاب العربي، مراجعة فايز ترحيني 1984.

شوقي، أحمد 1868-1932. *الشوقيات*. بيروت: دار الكتب العلمية. بدون تاريخ.

شومسكي نوام 1996. ملاحظات عن الاقتصاد في النحو التوليدي. *أبحاث لسانية*. 3: 2، ص. 31-58. ترجمة محمد الرحالي.

الصبان، محمد بن علي ق. 12هـ. *حاشية الصبان على الأشموني*. بيروت: دار الفكر (بدون تاريخ).

غاليم، محمد 1999أ. *المعنى والتوافق: مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي*. ي سلسلة أبحاث وأطروحات. منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

غاليم، محمد 1999ب. بعض العلاقات الدلالية في البنيات الإضافية. ضمن الفاسي الفهري وآخرين. ص. 139-160.

الفاسي الفهري، عبد القادر 1985. *اللسانيات العربية*. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

الفاسي الفهري، عبد القادر 1990. *البناء الموازي*. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

الفاسي الفهري، عبد القادر 1991. ملاحظات حول البحث في التركيب. ضمن وقائع ندوة *تقدم اللسانيات في الأقطار العربية*. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الفاسي الفهري، عبد القادر 1997أ. *المعجمة والتوسيط*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

الفاسي الفهري، عبد القادر 1998. *المقارنة والتخطيط في البحث اللساني*. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

الفاسي الفهري، عبد القادر 2000. عن الماضي والاكتمال والتدرج أو لماذا ليست العربية لغة جهية؟ ضمن الفاسي الفهري وآخرين. ص. 13-32.

الفاسي الفهري، عبد القادر، عبد الرزاق التوراني، محمد الرحالي ومحمد غاليم 1999. *المركبات الاسمية في اللسانيات المقارنة*. منشورات معهد الأبحاث والدراسات للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب.

الفاسي الفهري، عبد القادر، أحمد بريسول، محمد غاليم، محمد ضامر وعبد المجيد جحفة 2000. *البنى الزمنية وأشكالها*. منشورات معهد الأبحاث والدراسات للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب.

المرادي، الحسن بن قاسم ق. 8هـ. *الجنى الداني في حروف المعاني*. بيروت: دار الآفاق الجديدة. تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل.